

تنظيم أراضي الأوقاف في فلسطين وضبطها 1826-1948م

المقدمة

انطلقت عجلة حركة تنظيمات الأراضي العثمانية عام 1826م، وبدأت بحل الجيش الانكشاري، وتحويل إقطاعاته للخزينة لصرفها على مصالح بناء الجيش الجديد، الذي عكف السلطان محمود الثاني (1808-1839م) على إنشائه. وكان ذلك مقدمة لحل جميع الاقطاعات في الدولة. وعملاً بذلك، قضت الفرمانات السلطانية، والأوامر الوزارية الواردة إلى سنجقي القدس ونابلس، بحل (134) إقطاعاً، في حين قضت المراسيم الأخرى بتجديد اقطاعات الزعامات المحلية، وتحويل بعضها إلى ملكيات خاصة، وذلك بهدف كسب ودها، والحفاظ على الأمن والاستقرار، إلى أن تتمكن من إسدال الستار على نظام الإقطاع ومخلفاته بصورة تامة.

وقد تسارعت وتيرتها بمرور الزمن، ووصلت ذروتها بصدور قانون الأراضي عام 1858م، الذي يعد أول قانون مدني تصدره الدولة لتنظيم شؤون الأراضي حيازة، وتصرفاً واستغلالاً، واثبات حقها في ملكية رقبة أراضيها. واستمر في حكم أراضي فلسطين إلى ما بعد رحيل الحكم العثماني عنها، وجلاء الانتداب البريطاني عام 1948م، وذلك بالرغم من محاولات سلطات الانتداب الحثيثة لتجاوزه والانتفاف عليه.

وبموجب التحولات الجذرية، التي شهدتها ملكية الأراضي في فلسطين، وما تركته من آثار واضحة المعالم على الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، فقد تم اختيار الجوانب القانونية والإدارية التي حكمت أراضي الأوقاف خلال الفترة التي نعالجها ميداناً للدراسة والبحث، وذلك بهدف تتبع مسيرة أراضي الأوقاف في ظل التنظيمات العثمانية، وما طرأ عليها من تطورات في ظل الانتداب، ووضعها تحت عنوان "تنظيم أراضي الأوقاف في فلسطين وضبطها 1826-1948م".

وقد جاء اختيارها بدوافع عدة، وفي مقدمتها توافر المصادر الأولية المتمثلة بسجلات المحاكم الشرعية، ودفاتر الطابو والأوقاف العثمانية، ووثائق المجلس الإسلامي الأعلى، وندرة الدراسات الحديثة التي عالجت تنظيمات الأوقاف العثمانية والفلسطينية، ودورها في الحفاظ على الأوقاف الخيرية والذرية، وما واجهته من تعديات داخلية وخارجية على أيدي المتولين، والأسر المتنفذة والحركة الصهيونية، وسلطات الانتداب البريطاني.

وقد تم عرضها في أربعة محاور رئيسة، خصص الأول منها لمعالجة التنظيمات الصادرة بحقها، في حين أفرد الثاني لدراسة تشكيلاتها الإدارية، وركزت في ذلك على الأجهزة التنفيذية التي أنيط بها الإشراف عليها، ابتداءً من وزارة الأوقاف، والمجلس الإسلامي الأعلى، وانتهاءً بالمتولين والنظار، في حين كرس الثالث لمعالجة الفعاليات الرئيسية التي ترتبت على عمليات الضبط والتنظيم، وفي مقدمتها عمليات التوثيق والمسح والتسجيل والتعديات التي تعرضت لها، في حين خصص الرابع لعرض مجموعة النتائج والتوصيات التي توصلت لها الدراسة.

أولاً: تنظيماتها: -

لعبت التنظيمات الصادرة خلال الفترة التي نعالجها بعمامة، والأراضي بخاصة، دوراً فاعلاً في تنظيم الأراضي في فلسطين، بما فيها أراضي الأوقاف. وتبعاً للجهة الصادرة عنها يمكن معالجتها على النحو الآتي:-

أ- العثمانية 1826-1917م:-

انطلقت الدولة العثمانية، في تنظيم أراضيها، من واقع التجربة المريرة، وحالة الفوضى والاضطرابات التي عصفت بها ووصلت ذروتها في الربع الأول من القرن التاسع عشر⁽¹⁾، وعملت على انخفاض دخل الخزينة، وتعطيل عمل العديد من المؤسسات الخيرية⁽²⁾، وتراجع قدرة الاقطاعات على التعبئة العسكرية⁽³⁾. وجاء ذلك نتيجة لاستبداد الزعامات الإقطاعية⁽⁴⁾، واضطراب حبل الأمن جراء الصراعات المحلية، وتعديلات القبائل البدوية على القرى والمزارع، مما أدى إلى تحويل مساحات شاسعة من الأراضي إلى ملكيات خاصة⁽⁵⁾، وغابات وأحراش تجوبها قطعان المواشي⁽⁶⁾.

وبموجب ذلك، فقد بدأت الدولة العثمانية أولى خطواتها التنظيمية الفاعلة عام 1826م، عندما أقدمت على حل الجيش الانكشاري، وإلغاء نظام الإقطاع، وتحويل عائدات الأراضي الإقطاعية المحلولة للخرينة، ورصدها على مصالح بناء الجيش النظامي الجديد⁽⁷⁾، وتشكيل نظارة الأوقاف لرعاية شؤون الأراضي، والمقدسات والأماكن الدينية، والمؤسسات الخيرية، وملحقاتها من الأوقاف المنقولة وغير المنقولة⁽⁸⁾، وجاء ذلك في إطار حركة التنظيمات والإصلاحات الشاملة التي سعت الدولة لانفاذها بغية اللحاق بركب الدول المتقدمة، والتصدي لزحف الجيوش الأجنبية على حدودها⁹.

وبالرغم من تطلعات الدولة الطموحة نحو الإصلاح فإن إجراءاتها العملية لم تطل جميع الاقطاعات دفعة واحدة، وإنما جاءت على مراحل متتالية، وقد روعيت فيها متطلبات الأمن، وعدم إثارة الفتن والاضطراب⁽¹⁰⁾، إلا أن التطورات السياسية والعسكرية، التي واجهتها في أعقاب الغزو المصري لبلاد الشام عام 1831م⁽¹¹⁾، لم تمكنها من إسدال الستار عليها إلا في عام 1839م⁽¹²⁾.

1 - سجلات محكمة القدس الشرعية العثمانية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، سجل 265، 1199-1198 هـ / 1783-1784م، ص7، سيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: القدس.

2 - القدس 277، ص112. القدس 316، ص18. سجلات محكمة يافا الشرعية العثمانية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن سجل 86، 1319-1320 هـ/1901-1902م، ص60-61. سيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: يافا.

3 - القدس 287، ص47-48. القدس 295، ص110. القدس 298، ص10. القدس 312، ص96. أمين مسعود ابوبكر، ملكية الأراضي في متصرفية القدس 1858-1918، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان الأردن، 1996، ص250. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: ابوبكر، ملكية.

4 - القدس 266، ص87-88. القدس 271، ص57. القدس 274، ص46-47. القدس 278، ص17. القدس 302، ص35. القدس 308، ص87. القدس 315، ص13.

5 - القدس 271، ص68. القدس 302، ص42. القدس 312، ص3. القدس 313، ص32. سجلات محكمة نابلس الشرعية العثمانية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، سجل 8، 1232-1244 هـ/1816-1828م، ص289، ص359. سيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: نابلس.

6 - القدس 281، ص209. القدس 314، ص55، 120 يافا2، ص107-108 يافا4، ص91. دفاتر الطابو العثمانية، 1285-1337 هـ/1869-1918م محفوظة في دائرة الأراضي والمساحة، قسم التوثيق والتصوير، عمان، الأردن، دفاتر طابو (11)تحقيقات أراضي عن القرى الشمسية وغور بيسان، 1286-1288مالية، ص1-52. سيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: دفاتر طابو (11)تحقيقات. دفاتر طابو (12)كشف مزايده، 1286مالية، ص1-52.

7 - القدس 315، ص71-72. نابلس 9، ص398.

8 - شاكر الحنبلي، موجز أحكام الأراضي والأموال غير المنقولة، مطبعة التوفيق، دمشق، 1346 هـ / 1928 م، ص33. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الحنبلي.

9 - قارن بين كل من التالية: القدس 279، ص151-152. القدس 280، ص20. القدس 281، ص159-160. القدس 297، ص82. القدس 298، ص10. القدس 315، ص23، 71-72، 123، 129. نابلس 6، ص396-398. يافا 5، ص45.

10 - قارن بين كل من التالية: القدس 302، ص42. القدس 312، ص2، 32. القدس 313، ص32. القدس 315، ص71-72. نابلس 8، ص289. نابلس 9، ص398.

11 - القدس 315، ص112-114.

12 - ابوبكر، ملكية، ص260.

وقد حاول محمد علي باشا إحكام الخناق على جيوب الإقطاع في بلاد الشام، وتنظيم الأراضي بما فيها الأوقاف على غرار ما قام به في مصر، إلا أنه لم يوفق في ذلك نتيجة للتمرد الشعبي الذي اشتعل في مقاطعات الجبال عام 1834م، وحرصه على تقوية الزعامات الإقطاعية الموالية، بغية ضرب الزعامات المعارضة، وتدخلات الدول العظمى التي حملته على الانسحاب إلى مصر دون رجعة عام 1841م⁽¹³⁾.

وجاءت الخطوة الثانية عام 1858م، وتمثلت بإصدار قانون الأراضي العثماني، واستطاعت الدولة، من خلال نصوصه المدرجة في أل(132) مادة وخاتمة، أن تحكم قبضتها على جميع أراضيها، وأثبتت حقها في ملكية رقبته، وتنظيم شؤونها تصرفاً، وحيازة، واستغلالاً⁽¹⁴⁾، وبذلك أصبح المرجعية الأولى في كل ما يتعلق بأموالها، بعد أن كانت تحكمها نظم الإقطاع العسكري⁽¹⁵⁾، وما صدر بحقها من فرمانات سلطانية، وفتاوى شيخ الإسلام ونوابه في الولايات والأقاليم، وذلك بهدف تخليصها من حالة الفوضى والاضطراب التي ألمت بها وأثرت في موارد الخزينة، والتعبئة العسكرية، والمؤسسات الخيرية في آن واحد⁽¹⁶⁾.

وتتجلى فعالية قانون الأراضي، في تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها في نصوص المادة (4) التي أكدت، في مضامينها، على الفكرة الأساسية التي وضع من أجلها، وعلى وجه التحديد، ملكية رقبة، الأرض فقسمت الأراضي الموقوفة المنتشرة في الدولة العثمانية إلى قسمين، الأول: ويتألف من أراضي الأوقاف الصحيحة، وحازت على صحتها من خلال تنازل الخزينة عن حقوقها في ملكية رقبته، ونقلها للمتصرفين، وهو ما اتاح لهم التصرف بها على غرار الأموال المنقولة بالبيع، والرهن، والوقف، والهيئة⁽¹⁷⁾، وإزاء ذلك لا تجري عليها أحكام القانون، ويقتصر النظر بها تبعاً لأحكام الفقهاء⁽¹⁸⁾.

ومما لاشك فيه، أن اقتصار الأوقاف الصحيحة على الأراضي المملوكة المشمولة بالعمران، حسب المادة(2)، والتخوم القريبة منها، والمحددة بنصف دونم⁽¹⁹⁾، وتشدد المادة (121) في منع قيام أوقاف جديدة في الأراضي الأميرية ما لم تملك تملكاً صحيحاً بإرادة سلطانية⁽²⁰⁾، ورفض السلاطين منح أذونات الوقف للرعية خارج حدود العمران، للحيلولة دون المساس بالأراضي الأميرية التابعة للخزينة⁽²¹⁾، قد قلص مساحتها إلى حد كبير، وحصرها في نطاق محدد لا يتجاوز أل(100000)دونم، وهي مساحة متواضعة إذا ما قورنت بالأوقاف الخيرية التي ناهزت بمساحتها سدس مساحة فلسطين⁽²²⁾.

¹³ - قارن بين كل من التالية: يافا11، ص26 يافا12، ص14-15. القدس323، ص33. ابوبكر، ملكية، ص259-270.

¹⁴ - قانون الأراضي العثماني، من الدستور الجديد، ترجمة نقولا أفندي نقاش، مطبعة الآباء اليسوعيين، بيروت، لبنان، 1290هـ/1873م، ص3-85، المادة(1-132). سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: قانون الأراضي. يافا27، ص73. ابوبكر، ملكية، ص301.

¹⁵ - إرن بين كل من التالية: قانون نامة مصر الذي أصدره السلطان القانوني لحكم مصر، ترجمه وقدم له وعلق عليه احمد فواد متولي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، مصر، 1986م، ص1-128. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: قانون نامة يافا6، ص305-306.

¹⁶ - القدس265، ص7. القدس266، ص87-88. القدس268، ص67. القدس270، ص49. القدس273، ص27. القدس277، ص112. القدس305، ص32-33.

¹⁷ - قارن بين كل من التالية: يافا27، ص73. القدس391، ص134.

¹⁸ - قانون الأراضي، المادة(2-4). القدس391، ص134.

¹⁹ - قانون الأراضي، المادة(2).

²⁰ - قانون الأراضي، المادة(121).

²¹ - قارن بين كل من التالية: يافا19، ص186 يافا27، ص73 يافا54، ص62 يافا306-305 يافا128، ص5(2) ملفات أوقاف اللواء الشمالي، لواء عكا، 1921-1948م، محفوظة في مكتبة بلدية نابلس، صندوق(2) ملف عرب النفيعات، 1941/8/9م. سيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: عكا، صندوق.

²² - عادل حامد الجادر، اثر قوانين 'انتداب البريطانيين في إقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين، سلسلة دراسات فلسطينية 9، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، بغداد، العراق، (دون تاريخ)، ص191-192. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: الجادر. ناجي علوش، المقاومة العربية في

وعملا بذلك، أصدرت رئاسة الوزراء في اسطنبول تعميماً في عام 1287هـ/1870م إلى جميع الولايات العثمانية، يقضي "بعدم وجوب اعتبار وقفية الأراضي التي يصير وقفها من طرف الرهبان الأجانب أم التبعية بدون إذن، والتملك السلطاني توفيقاً للمأذون العالي ولزوم معرفة الأراضي الموقوفة بكل الأحوال تابعة للقانون-قانون الأراضي العثماني 1858- العمومي"⁽²³⁾.

والقسم الثاني: ويتمثل في أراضي الأوقاف غير الصحيحة، ونعتت بذلك لأن رقبته تعود للخزينة، واقتطعها السلاطين، ومن ينوب عنهم بالإذن السلطاني، وحبسوا إنتاجها أو جزءاً منه، أو عائداتها من الضرائب، على أحد وجوه الخير، وتجري عليها أحكام الأراضي الأميرية التي أسهب القانون في بيان أحكامها، لكونها كانت، ولا تزال، جزءاً منها، وإن وقفها جاء من قبيل توجيه التخصيصات والمنفعة التي لا تطال الرقبة، وهو ما عبرت عنه المادة(4) بالصيغة الآتية:- "إن أحكام الأراضي الأميرية التي سيصير بسطها، وبيانها أدناه من كونها ستجري أيضا على كذا أراضي موقوفة، فعندما يرد بهذا القانون تعبير أراضي موقوفة، فيكون المراد الأراضي الموقوفة التي هي مثل هذه من قبيل التخصيصات. ولكن يوجد أيضا نوع آخر من كذا أراضي موقوفة التي كما أن رقبته عائدة إلى بيت المال هكذا أيضا حالة كون أعشارها ورسومها عائدة لجانب الميري، فحقوق التصرف بها مخصصة إلى جهة، أو رقبته عائدة إلى بيت المال وحقوق التصرف بها مع أعشارها ورسومها سوية تخصصت إلى جهة. ففي نوع هذه الأراضي الموقوفة لا تجري أحكام المعاملات القانونية كالفراغ، والانتقال، ولكن تزرع ويتصرف بها من طرف الوقف بالذات، أو على سبيل الإيجار، وحاصل نفعها يصرف إلى شرط الوقف" وبالتالي فإن جميع الأراضي الموقوفة خارج المواقع المأهولة تندرج تحت هذا القسم⁽²⁴⁾، مما أدى إلى سعة انتشارها وضخامة مساحتها، مقارنة بالأوقاف الصحيحة⁽²⁵⁾، حيث قدرت مساحتها بسدس مساحة فلسطين، أي ما يوازي (4.500.000)دونم⁽²⁶⁾.

وبالرغم من البنية التنظيمية القوية، التي جسدها قانون الأراضي العثماني ميدانياً، فإن الدولة العثمانية استمرت في إعلان القوانين والنظم المكملة له، وفي مقدمتها نظام الطابو 1859م، وتملك الأجانب عام 1867م، والأحراش عام 1869م، وغيرها، وهو ما كان له أثر فاعل في مسألة تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها من خلال عمليات المسح والتسجيل التي انطلقت فعاليتها عام 1869م، واستمرار اعتماده مرجعية قانونية في القضايا التي تهم أراضي الأوقاف بعد رحيل الحكم العثماني⁽²⁷⁾.

ب- البريطانية 1917-1948م:-

فلسطين (1917-1948) مكتبة الأسوار، عكا، فلسطين، 1979م، ص 19-20. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: علون. هند البديري، أراضي فلسطين بين مزاعم الصهيونية وحقائق التاريخ، الأمانة العامة، جامعة لدول العربية، القاهرة، مصر، 1998م، ص 179. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: Granott.A. The Land System In Palestine History And Structure, Eyre and Pottiswood, London, 1952, PP.140- 153. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: Granott.

²³ - يافا، ص 73.

²⁴ - قانون الأراضي، المادة(4).

²⁵ - بلغ عدد المواقع الموقوفة على مصالح الحرم الإبراهيمي في فلسطين ما يزيد على (200) موقفاً فاقت مساحة بعضها مساحة الأراضي الموقوفة وفقاً صحيحاً. أمين ابوبكر، أوقاف الحرم الإبراهيمي، قيد النشر، ص 1-20. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: أبو بكر أوقاف.

²⁶ - دعيبس المر، كتاب أحكام الأراضي، مطبعة بيت المقدس، القدس، فلسطين، 1923م، ص 187-181. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: المر، محمد كرد علي، خطط الشام، ج6، مكتبة بوري، دمشق، سوريا، 1925م، م1، ص 89-118. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: كرد علي.

²⁷ - عكا، صندوق (2) ملف عرب النفيعات، 1941/8/9م، 1947/5/25م. صندوق (3) ملف عرب الزبيدات، 1937. إبراهيم "عادل ناصر الدين، تحليل الإيرادات المالية لدائرة أوقاف القدس، دار الفاروق، نابلس، فلسطين، 2000م، ص 133. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: ناصر الدين.

بدأت فعاليتها في أعقاب انسحاب الجيش العثماني من مدينة القدس في 1917/12/9م، ووقوعها في قبضة الجيش البريطاني الزاحف من مصر، خلال فعاليات الحرب العالمية الأولى، وذلك عندما أعلن قائده العام الجنرال اللنبي "Allenby" الأحكام العرفية⁽²⁸⁾، وبموجب ذلك، أغلقت دوائر الطابو، وجمد العمل بالنظم العثمانية بحجة حماية الأماكن الدينية المقدسة، والممتلكات العامة، وعدم توافر قيود ودفاتر الطابو، بعد أن أقدم القائد العام للجيش الرابع العثماني جمال باشا بنقلها إلى مدينة دمشق، حيث يوجد مركز القيادة العامة، كي لا تتعرض للتلف والحرائق، إذا ما استهدفت مباني السرايا، أو دور الحكومة المحفوظة بها على أيدي الجيش المهاجم، ناهيك عن الضغوط الصهيونية التي مورست لحمل الإدارة البريطانية على إشراك ممثليها في مسح الأراضي وتسجيلها، وإعداد الخرائط اللازمة لها⁽²⁹⁾، وأخذت هذه الإجراءات تعمم شمالاً تبعاً لحركة تقدم الجيش في لوائي نابلس وعكا، الذي تمكن من إحكام قبضته عليها عام 1918م⁽³⁰⁾، وإزاء ذلك تم وضع الألوية الثلاثة في تشكيلة بلاد العدو المحتلة الجنوبية "Occupied Enemy Territory South" وربطها بالقيادة العامة البريطانية بالقاهرة، وتعيين الجنرال كلايتون العامل في المكتب العربي في القاهرة حاكماً عليها⁽³¹⁾.

وبموجب التشكيلات الإدارية الجديدة، عمدت السلطات العسكرية إلى دمج دوائر الطابو والقضاء الشرعي في دائرة واحدة تحت إشراف الصهيوني نورمان بنتويتش "N.Bentwich"، لخدمة مشروع الوطن القومي، وفي عام 1919م سعت الحكومة العسكرية لإعداد مشروع قانون ينظم انتقال الأراضي، وقد استمد العديد من أحكامه من قانون الأراضي العثماني، وتمشياً مع ذلك، اتخذت الإجراءات المناسبة لفتح دوائر الطابو المغلقة، إلا أن فكرة المشروع باءت بالفشل نتيجة لمعارضة زعيم الحركة الصهيونية وايزمن "Weizmann" لها، الذي رأى فيها عقبة صعبة تعترض سبيل شراء الأراضي والاستيطان، بعد أن تركت الباب مفتوحاً أمام الراغبين بإنشاء أحباس جديدة، لا بد أن تعرقل مشروعاتها المستقبلية⁽³²⁾. وفي عام 1920م، استبدلت الحكومة البريطانية الإدارة المدنية بالعسكرية، تمهيداً لفرض صك الانتداب، ووضعت على رأسها المندوب السامي الصهيوني هربرت صموئيل "Herbert Samuel"، الذي لم يتوان عن تجميد الإجراءات العسكرية الخاصة بالأراضي، وفتح دوائر الطابو، وإبقائها تحت إشراف بنتويتش "N.Bentwich" والمباشرة بإعداد مشروع قانون ينظم انتقال الأراضي، وإنشاء الأحباس الجديدة، والتأكيد على اخذ موافقته الخطية عند إجراء أية مناقلات عليها، وإطلاق العنان للشركات الأجنبية الراغبة في شراء الأراضي⁽³³⁾.

²⁸ - كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني 1922-1937، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان، 1974م، ص 517. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا:خلة.

²⁹ - محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي، ملكية الأراضي في فلسطين 1918-1948، مؤسسة الأسوار، فلسطين 1998م، ص 91. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: الحزماوي.

³⁰ - البرغوثي، عمر الصالح، و خليل طوطح، تاريخ فلسطين، مطبعة بيت المقدس، القدس، فلسطين، 1923م، ص 292. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: البرغوثي. بهجت صبري، فلسطين خلال الحرب العالمية الأولى وما بعدها 1914-1920، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين، 1982م، ص 194. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا:صبري. البديري، ص 42

³¹ - الحزماوي، ص 87.

³² - المر، ص 130-132. صبري، ص 188-189، 195-200. تيسير جبارة، دراسات في تاريخ فلسطين الحديث، مؤسسة البيادر، القدس، فلسطين، 1986م، ص 76. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا:جبارة. دراسات.

³³ - المر، ص 130-132. صبري، جبارة، دراسات، ص 76.

ومما تجدر الإشارة إليه، أن حكومة الانتداب استمرت في اتخاذ الإجراءات الميدانية، ووضع القوانين والنظم الخاصة بالأراضي، لتسهيل خطوات بناء الوطن القومي، ففي عام 1920م، أصدرت قانون الأراضي المحلولة وكانت غايتها إحكام قبضتها على أراضي الجفتلك الخاصة بالسلطان عبد الحميد الثاني (1876-1908م)⁽³⁴⁾، وقانون الأراضي الموات 1921م، والغابات، لمنع الأهالي من إحياء الأراضي القائمة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط القريبة من المستوطنات الصهيونية، وقانون نزع الملكية عام 1926م. وفي سبيل التضييق على المزارعين، قامت بدمج دائرة الزراعة بالطابو تحت إدارة بنتويتش "N.Bentwich"⁽³⁵⁾.

ج- الفلسطينية 1921-1948م:-

مما لا شك فيه، أن غياب مظلة الخلافة العثمانية الراعية والحامية لأراضي الأوقاف في فلسطين، وإيلاء الإدارة البريطانية مهمة الإشراف عليها لشخصية صهيونية، قد أثار حفيظة الأهالي، وأخذت الصيحات تطالب بإنقاذها من أيدي الاحتلال، والحركة الصهيونية تتعالى في الصحف المحلية، وتطالب بوضعها تحت إدارة إسلامية⁽³⁶⁾، وكانت أنظارها تتجه نحو مفتي القدس والديار الفلسطينية، بصفته أرفع مسؤول ديني في البلاد، بعد رحيل الحكم العثماني للنهوض بهذه المهمة، وقد وقف صمويل على حقيقة هذه المطالب في جولته الميدانية التي قام بها في مدينة نابلس عام 1920م، عندما طالبه أعيانها بضرورة وضع جميع المؤسسات الإسلامية تحت إشراف هيئة إسلامية، وبموجب ذلك وجه دعوة عامة لممثلي الهيئات الإسلامية للاجتماع به في دار الحكومة بالقدس، لتدارس الأمر، ونتيجة لذلك أوعز لهم بتشكيل هيئة عامة للإشراف على الشؤون الإسلامية، بما فيها أراضي الأوقاف، وإعداد النظام الداخلي الخاص بها، وتقديمها له لدراسته ومن ثم المصادقة عليه⁽³⁷⁾.

وعملاً بما تم الاتفاق عليه، اجتمع كبار رجال القضاء والإفتاء من كافة أنحاء فلسطين في مدينة القدس، في تشرين الثاني من عام 1920م، وأقروا تأسيس مجلس شرعي إسلامي يتولى جميع الشؤون الإسلامية في فلسطين، لسد الفراغ الذي تركته الدولة العثمانية، وكلفوا لجنة خاصة لصياغة نظامه الداخلي، وعرضه على المندوب السامي للمصادقة عليه وبموجب ذلك، صدر بصيغته المعدلة مذيلاً بتوقيع المندوب السامي في 20/12/1921م⁽³⁸⁾، ويتألف من (16) مادة وقد قضت المادة الأولى منه أن يؤسس "مجمع إسلامي للنظر في أمور الأوقاف وسائر الشؤون الشرعية الإسلامية في فلسطين يسمى المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى ومركزه القدس"⁽³⁹⁾، ويضم في عضويته إلى جانب الرئيس المنتخب لمدى الحياة أربعة أعضاء يجري انتخابهم كل أربع سنوات من هيئة علماء الألوية الفلسطينية الثلاثة

³⁴ أمين ابوبكر، ملكية السلطان عبد الحميد في فلسطين 1876-1937م، مجلة جامعة النجاح الوطنية للأبحاث، نابلس، فلسطين، 2003م، ص 171-221، ص 260. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: ابوبكر، عبد الحميد.

³⁵ عكا، صندوق (2) ملف عرب النفيعات، 22/6/1939م. البديري، ص 47.

³⁶ -جريدة، 9/3/1920م، 2532، 13/2/1920م، ص 1-2. عدد 254، 9/3/1920م، ص 1-3. جريدة الكرمل عدد 666، 10/12/1921م، ص 1-2.

³⁷ -الحاج أمين، ص 12-13. تيسير جبار، قضية فلسطين من خلال قضية الحاج أمين الحسيني، مؤسسة الجمعية العلمية الفلسطينية، نابلس، فلسطين، 1998م، ص 26-27. جبار، قضية، دراسات، ص 77. تيسير جبار، وثائق فلسطين في دور الأرشيف، وثائق يهودية، منشورات البيان، القدس، فلسطين، 1985م، ص 30. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: جبار، وثائق.

³⁸ -عارف العارف، المفصل في تاريخ القدس، مطبعة المعارف، ط 4، القدس، 1996م، ص 514-515، سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: العارف.

³⁹ -نظام المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى، الوقائع، جريدة حكومة فلسطين الرسمية، العدد 58، 1 كانون الثاني 1922، ص 3-5، المادة (1-16) سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: نظام المجلس. تقرير فلسطين لجنة التقسيم 1938، القدس، فلسطين، 1938، ص 214. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: تقرير فلسطين جريدة الكرمل عدد 695، 27/1/1921م، ص 1.

القدس ونابلس وعكا، ويمثل فيه لواء القدس بعضوين وعضو واحد لكل من لوائي عكا ونابلس⁽⁴⁰⁾، ويرجع تميز لواء القدس في العضوية لسعة مساحته التي امتدت لتشمل ما يقرب من 81.4% من إجمالي مساحة فلسطين⁽⁴¹⁾.

ونتيجة للانتخابات العامة، التي جرت في أوساط رجال الدين والأعيان، وممثلي الأقضية الفلسطينية، وعددهم (56) عضوا لانتخاب رئيس المجلس وأعضائه، فاز الحاج أمين الحسيني بأغلبية ساحقة، وشاركه في العضوية كل من الشيخ محمد مراد مفتي حيفا، عن لواء عكا، وعبد اللطيف صلاح عن لواء نابلس، وسعيد الشوا، وعبد الله الدجاني عن لواء القدس⁽⁴²⁾.

وفي ضوء الإجراءات الجديدة، فإن أراضي الأوقاف في فلسطين، قد أصبحت تحت إشراف مؤسسة وطنية منتخبة من أوساط جهاز القضاء الإسلامي الشرعي⁽⁴³⁾، وتجري معاملتها وفق أحكام الأراضي العثمانية، كما غدت السجلات والدفاتر القديمة المحفوظة في دوائر الأوقاف والطابو المحلية والعاصمة اسطنبول، وما يمتلكه المتولون والمتصرفون من قواشين، وبراءات، وحجج، المرجعية الأولى والشواهد الحية في القضايا التي عرضت بشأنها في أروقة المحاكم الشرعية والنظامية الداخلية والخارجية طوال عهد الانتداب، وفي مقدمتها المحكمة البريطانية العليا في لندن⁽⁴⁴⁾.

ثانياً: تشكيلاتها الإدارية 1826-1948م:-

لعبت التشكيلات الإدارية وأجهزتها التنفيذية دوراً فاعلاً في تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها خلال الفترة التي نعالجها، وتتمثل تلك التشكيلات بما يأتي:-

أ- التشكيلات العثمانية:-

1- وزارة الأوقاف:-

شكلت وزارة الأوقاف في اسطنبول عام 1826م، وحددت صلاحياتها بالإشراف على المقدرات الإسلامية، وما يتعلق بها من مساجد، ومقامات، ومزارات، وزوايا، وتكايا، ومدارس، وترب، وربط، ومشافي، وملحقاتها وتوابعها من الأوقاف الخيرية المنقولة وغير المنقولة⁽⁴⁵⁾ أنيط بها الإشراف على الأوقاف الذرية، بالرغم من صبغتها الخاصة، وذلك بهدف الحفاظ على حقوق الموقفين وذريتهم والحقوق العامة في المستقبل، نتيجة لاحتمالات تحولها إلى أوقاف خيرية بعد انقراض الذرية وفقاً لشروط الواقف⁴⁶ أما الأوقاف غير الإسلامية فظلت بيد رؤساء الطوائف وإدارة مجالسها الخاصة، وذلك بالرغم من اعتراف السلطان بها من خلال المراسيم والفرمانات السلطانية التي كان يصدرها للموقف، أو المتولي، ولجوء العديد من الأهالي والطوائف لتسجيل وقياتهم في المحاكم الشرعية، وعرض القضايا والنزاعات الخاصة

40 - نظام المجلس، المادة (2، 5) الحاج أمين الحسيني، حقائق عن قضية فلسطين، مكتب الهيئة العربية العليا لفلسطين، القاهرة، مصر، 1956م، ص12-13. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الحاج أمين.

41 - ابوبكر، ملكية، ص57.

42 - العارف، ص514-515. جبارة، دراسات، ص77.

43 - تقرير فلسطين 1938، ص214. الحاج أمين، ص12-13.

44 - عكا، صندوق (2) عرب النفيعات، 19/5/1935م. 6/5/1939م. 9/8/1941م. 3/3/1945م. صندوق (3) ملف عرب الزبيدات، 1935م. 1942/11/19م.

45 - يافا9، ص313. يافا86، ص60-61. نابلس14، ص184.

46 - قارن بين كل من التالية:- القدس343، ص86. القدس349، ص51. القدس354، ص270. نابلس12، ص1076-127. نابلس17، ص107. يافا86، ص60-61. الحنبلي، ص33. كرد علي، ج5، ص124.

بها في أروقتها أمام القضاء الشرعي الإسلامي⁽⁴⁷⁾. ويرجع ذلك لنزاهته في فصل الأحكام، وحرص الجهات المستفيدة منها على عدم تحويل الأوقاف إلى ملكيات خاصة ففي عام 1333هـ/1915م، كانت أوقاف بطركية اللاتين في بلاد الشام، بما فيها القدس، تحت إشراف "صاحب الرتبة فيليبوس ماري كمامسي أفندي بن قيصر أفندي بطريق ملة اللاتين بالقدس وتوابعها وملحقاتها في فلسطين وبيروت وسورية"⁽⁴⁸⁾.

وعملا بذلك، فتحت لها دوائر متخصصة في سرايا الحكومات المحلية القائمة في مراكز الولايات والمقاطعات التابعة لها، ووفقا للتشكيلات الإدارية السائدة في فلسطين، فقد وضعت جميع أوقاف ألوية فلسطين الثلاثة: عكا، ونابلس، والقدس الملحقة بولاية صيدا، تحت إشراف دائرة أوقاف الولاية التي اتخذت من مدينة عكا عاصمة لها⁽⁴⁹⁾، إلا أن آثار تشكيلاتها في عكا كانت محدودة التأثير، نظرا لقصر الفترة التي أعقبتها، فبعد نحو أربع سنوات غزا الجيش المصري، بقيادة إبراهيم باشا، الولايات الشامية، وضربت وحداته البرية والبحرية حصارها المحكم على مدينة عكا نحو ستة أشهر⁽⁵⁰⁾.

وفي ظل التطورات العسكرية الجديدة، وما واكبها من انحسار تدريجي للسلطة العثمانية، وهيمنة قوة الجيش المصري، فقد تدخلت القيادة العامة للجيش في شؤون الأراضي حيازة، وتصرفا، واستغلا⁽⁵¹⁾. واستمر ذلك إلى أن شكلت الإدارية المدنية في بلاد الشام، ووضعت تحت إشراف "حكمدار إيالات بر الشام"⁽⁵²⁾ الذي اتخذ من مدينة دمشق مقرا له⁽⁵³⁾، وبموجب ذلك، أخذت المراسلات والإجراءات الخاصة بالأراضي تمر من القاهرة وإليها عبر مدينة دمشق⁽⁵⁴⁾.

وبالرغم من كثافة المراسلات الخاصة بالأراضي بين القاهرة ودمشق، والحكومات المحلية في فلسطين⁽⁵⁵⁾، وتطلعات الحكومة المصرية لإجراء إصلاحات زراعية شاملة، أسوة بما قامت به في مصر، منذ عام 1811م⁽⁵⁶⁾، إلا أنها لم تحدث تغييرات جذرية في تنظيمات الأوقاف وتشكيلاتها، فأبقت الإجراءات العثمانية السائدة قبل عام 1831م⁽⁵⁷⁾، وتشدت في مسألة عائدات الأوقاف، ومجالات إنفاقها⁽⁵⁸⁾، كالأوامر الصادرة عن محمد علي باشا، والقاضية بوجوب التحقق في عائدات أوقاف الحرم الإبراهيمي عام 1832م⁽⁵⁹⁾، نظرا للعقبات الصعبة التي اعترضت سبيلها في حكم بلاد الشام على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁶⁰⁾.

47 - القدس 347، ص 337، 344، 393-394. القدس 385، ص 123-124. القدس 411، ص 200. كرد علي، ج 5، ص 129.

48 - القدس 411، ص 200.

49 - القدس 337، ص 27.

50 - القدس 314، ص 63-66. نابلس 8، ص 397-400، 326، 346. حيد احمد الشهابي، (1174-1251هـ/1761-1835م)، لبنان في عهد الشهابيين وهو الجزء الثاني والثالث من كتاب الغرر الحسان في أخبار أنباء الزمان، ج 3، تحقيق أسد رستم وفؤاد البستاني، منشورات الجامعة اللبنانية قسم الدراسات التاريخية، بيروت، لبنان، 1969م، ج 3، ص 820-825. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الشهابي.

51 - نابلس 9، ص 396. المحفوظات الملكية المصرية بيان بوثائق الشام وما يساعد على فهمها ويوضح مقاصدها، 4م، تحرير أسد رستم، بيروت، لبنان، 1940م، 1م، ص 128-129. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: المحفوظات. ابوبكر، ملكية، ص 288.

52 - القدس 319، ص 164.

53 - نابلس 9، ص 306، 389.

54 - القدس 323، ص 33. المحفوظات، ص 2، ص 385.

55 - القدس 323، ص 33. المحفوظات، م 2، ص 369، 376، 386م 3، ص 403.

56 - عبد الرحمن الراجعي، عصر محمد علي، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1989، ص 527-531. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: الراجعي.

57 - المحفوظات، م 2، ص 385م 3، ص 186.

58 - المحفوظات، م 2، ص 321، 376، 384.

59 - المحفوظات، م 2، ص 369.

60 - القدس 321، ص 96. ياقا، 11، ص 14-15. ابوبكر، ملكية، ص 288-293.

وبانسحاب الجيش المصري من بلاد الشام، عادت تشكيلات وزارة الأوقاف العثمانية للظهور مرة أخرى، واستمرت في إدارة شؤون الأوقاف حتى رحيل الحكم العثماني عام 1917م، وأخذت فعاليتها الميدانية تتضح بمرور الزمن نتيجة لصدور تنظيمات الأراضي، وفرض نظام الحكم المركزي، والسرعة في نقل الرسائل من اسطنبول وإليها، بعد إدخال القوارب والسفن البخارية⁽⁶¹⁾، والقاطرات والسيارات⁽⁶²⁾، وخطوط البرق والتلغراف، والهاتف إلى حيز الخدمة⁽⁶³⁾، وبموجب ذلك سويت قضية أراضي أوقاف دير الأرمن بالقدس عام 1303هـ/1885م بناء على الإرادة السلطانية، التي تم إبراقها إلى مدينة القدس، عبر التلغراف أو "بالمخبرة مع متصرفية القدس"⁽⁶⁴⁾.

2- مديرية عموم الأوقاف:-

فتحت وزارة الأوقاف العثمانية مديريات فرعية لها في مراكز الولايات، والمقاطعات⁽⁶⁵⁾، وبموجب ذلك، أنيطت مهمة الإشراف، ابتداء على الأوقاف الخيرية والذرية المنتشرة في المقاطعات الفلسطينية، بمديرية أوقاف ولاية صيدا⁽⁶⁶⁾، إلا أن هذه التشكيلات قد اختفت بعد احتلال إبراهيم باشا لبلاد الشام 1831م، ولم تعد إليها إلا بعد انسحابه منها 1841م، إلا أن توحيد مقاطعات وسط فلسطين وجنوبها، ووضعها في تشكيلة "ولاية القدس الشريف" عام 1843م، واتخاذ مدينة القدس عاصمة لها⁽⁶⁷⁾، بغية فرض نظام الحكم المركزي، وتشديد الرقابة على نشاط حركة التغلغل الأجنبي⁽⁶⁸⁾، وبناء جبهة قوية في مواجهة خديوية مصر الخارجة على السدة السلطانية، علاوة على ضخامة أوقافها، وسعة انتشارها قد أسهم في تشكيل مديرية عموم خاصة بها، وغالبا ما نعتتها سجلات محكمة القدس الشرعية بعبارة "مديرية عموم الأوقاف"⁽⁶⁹⁾.

وقد حافظت مديرية عموم أوقاف القدس على بنيتها الإدارية، منذ تشكيلها عام 1843م، وحتى انسحاب الجيش العثماني من مدينة القدس في 9/12/1917م، وذلك بالرغم من كثرة تقلبات تشكيلاتها الداخلية وتبعيتها الإدارية من اسطنبول وإليها⁽⁷⁰⁾، وإقدام الحكومة العثمانية على فصلها عن ولاية سوريا عام 1874م، وربطها بالعاصمة اسطنبول مباشرة ووضعها تحت إشراف نظارة الداخلية⁷¹ وتراجع المساحة الجغرافية المنضوية تحت لوائها من (91.6%) إلى (81.4%) من إجمالي مساحة فلسطين⁽⁷²⁾. ويعزى هذا

61 - حقق استخدام القوارب البخارية السريعة نقلة نوعية في ميازين النقل والسفر:- القدس 389، ص 73. الكزا ندر شولش، تحولات جزرية في فلسطين 1856-1882، ترجمة كامل العسلي، منشورات الجامعة الأردنية، عمان الأردن، 1988م، ص 6، 306، 366 سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: شولش.

62 - أسهم القطار في تفعيل حركة النقل البري والبحري ففي عام 1892م دشّن أول خط حديدي في بلاد الشام بين القدس ويافا وكانت غاية ربط القدس بالعالم الخارجي من خلال ميناء يافا:- دفتر طابو (38) سكة الحجاز 1332 مالية، ص 1-8. ابوبكر، ملكية، ص 459-462.

63 - باستخدام التلغراف والهاتف أصبحت القرارات السلطانية والأوامر والتعليمات الصادرة في اسطنبول تنقل إلى القدس بدقائق معدودة:- القدس 385، ص 148-149. شولش، ص 25.

64 - القدس 385، ص 148-149.

65 - قارن بين كل من التالية:- القدس 337، ص 27. القدس 343، ص 86، 118. القدس 346، ص 206. القدس 347، ص 386. القدس 349، ص 51. القدس 354، ص 270. يافا 29، ص 313. نابلس 14، ص 107.

66 - القدس 337، ص 27. القدس 343، ص 86. نابلس 14، ص 107.

67 - القدس 339، ص 58. القدس 343، ص 86. القدس 347، ص 65. نابلس 11، ص 127-122.

68 - يافا 19، ص 186. يافا 27، ص 73. يافا 16، ص 12.

69 - القدس 343، ص 86، 118. القدس 346، ص 206. القدس 347، ص 386. القدس 349، ص 51. القدس 354، ص 270. يافا 29، ص 313.

70 - قارن بين كل من التالية:- القدس 348، ص 1-53. القدس 349، ص 10-11. القدس 354، ص 46، 60، 91. القدس 355، ص 85-87. القدس 361، ص 317. القدس 365، ص 149-1. يافا 27، ص 73. سجلات محكمة الخليل الشرعية العثمانية، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، سجل 6، ص 199. سيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: الخليل، ابوبكر، ملكية، ص 159.

71 - يافا 62، ص 305-306. القدس 385، ص 148-149.

72 - ابوبكر، ملكية، ص 57.

للأهمية الكبرى التي حظيت بها لدى الدولة العثمانية، وضخامة أراضي الأوقاف التي حُبست على مؤسساتها، وانتشرت في المنطقة الممتدة من حلب شمالاً، إلى القاهرة جنوباً⁽⁷³⁾.

وبالرغم من وقوع لوائي عكا ونابلس خارج إطار تشكيلات مديرية عموم القدس الإدارية، وارتباطهما بمديريات دمشق وبيروت، تبعا للتبعية الإدارية السائدة، إلا أن وجود نطاقات واسعة من أراضي الأوقاف المحبوسة على مؤسسات تقع في القدس والمناطق التابعة لها قد عمل على توثيق علاقاتها بهما إلى حد كبير⁽⁷⁴⁾.

وقد تعاقب على إدارة مديرية عموم أوقاف القدس، منذ تشكيلها عام 1843م، شخصيات محلية على قدر كبير من المعرفة والدراية في بنى الإدارة العثمانية وتنظيماتها⁽⁷⁵⁾، وصدرت أوامر العزل والتولية بموجب إرادة سلطانية⁽⁷⁶⁾ وأحيط أصحابها بهالة من ألقاب الترخيم والتبجيل مثل "عين السادات الكرام"⁽⁷⁷⁾، ومن بين الشخصيات التي عهد إليها بتصريف شؤونها عام 1862م، أمين عمر طهبوب، وينتمي إلى أسرة آل طهبوب الخليلية، التي كان لها باع طويلة في إدارة أوقاف الحرم الإبراهيمي⁷⁸، وخلفه في ذلك مفتي لواء القدس محمد أمين الحسيني، وينتمي إلى أسرة الحسيني التي شغلت منصب الإفتاء في مدينة القدس، والمناطق التابعة لها خلال القرن التاسع عشر⁽⁷⁹⁾.

ومن مقره القائم في سرايا الحكومة بمدينة القدس⁽⁸⁰⁾، أخذ مدير عموم الأوقاف بتصريف شؤون الأوقاف المنتشرة في القدس والمناطق التابعة لها⁽⁸¹⁾، كما حظي بصلاحيات واسعة تجاوزت بفعاليتها تشكيلاتها المحلية⁽⁸²⁾، وامتدت إلى المناطق التي تنتشر فيها الأوقاف التابعة لها ففي عام 1864م، وكّل "مفتي زاده صاحب المكرمة السيد محمد أمين أفندي الحسيني مدير عموم الأوقاف بالقدس حالاً بموجب فرمان العالي المخددة بيده علم الدين أفندي هداية.... خادم الحرم الشريف بالقدس المقيم الآن بمحروسة مصر القاهرة في قبض وتناول عائدات ومرتببات الوقف الإبراهيمي الشريف في كل سنة من خزينة محروسة مصر القاهرة العامرة"⁽⁸³⁾. وفي حالات الضرورة نجده لا يتوان عن الخروج من مقره في جولات ميدانية، للإطلاع على أحوال الأوقاف وعائداتها⁽⁸⁴⁾، والتنسيق مع مديري الحكومات المحلية، لإنفاذ الأوامر الصادرة بحق المعتدين على الأوقاف⁽⁸⁵⁾، والمشاركة في اجتماعات مجلس إدارة القدس الذي أنيط

⁷³ - يافا، 12، ص 91. أبو بكر، أوقاف، ص 1-22.

⁷⁴ - نابلس، 14، ص 107.

⁷⁵ - القدس، 345، ص 2. القدس، 346، ص 120. القدس، 347، 347، ص 286. القدس، 384، ص 4. يافا، 29، ص 313. نابلس، 18، ص 76. نري جمال جميل مسعود، عائلة الحسيني في مدينة القدس ودورها الاجتماعي والاقتصادي والسياسي 1918-1939، رسالة ماجستير غير منشورة، إشراف محمد رجائي ريان، جامعة اليرموك، د، ص 455، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا : مسعود.

⁷⁶ - القدس، 278، ص 70. القدس، 349، ص 51. القدس، 384، ص 4. يافا، 29، ص 313. نابلس، 18، ص 76.

⁷⁷ - القدس، 346، ص 120.

⁷⁸ - القدس، 346، ص 120. القدس، 364، ص 182.

⁷⁹ - القدس، 345، ص 2. القدس، 346، ص 120. القدس، 347، ص 386. القدس، 349، ص 51. القدس، 349، ص 51.

⁸⁰ - السرايا: كلمة عثمانية استخدمت على نطاق واسع في العهد العثماني وتعني دار الحكومة: القدس، 385، ص 71. نابلس، 10، ص 269-270، 276.

⁸¹ - قارن بين التالية القدس 339، ص 86. القدس، 347، ص 65. القدس، 352، ص 52. القدس، 354، ص 60، 80، 91. القدس، 385، ص 71. القدس، 368، ص 34. القدس، 391، ص 38. نابلس، 11، ص 127-122. نابلس، 12، ص 127-122. نابلس، 14، ص 107. نابلس، 17، ص 191. يافا، 29، ص 313.

⁸² - القدس، 278، ص 70. القدس، 349، ص 51.

⁸³ - القدس، 385، ص 51.

⁸⁴ - القدس، 343، ص 86. القدس، 349، ص 51. القدس، 354، ص 270. نابلس، 12، ص 1076-127. يافا، 27، ص 73. يافا، 29، ص 313. يافا، 62، ص 305-

³⁰⁶ - بفاثر مديرية عموم الأوقاف العثمانية 1264-1336 هـ/1847-1917م، مركز الوثائق والمخطوطات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، شريط (7)، سجل، 22، ص 531. وسيشار لهذه المصادر فيما بعد هكذا: بفاثر مديرية عموم الأوقاف، شريط (?). سجل، القدس، 354، ص 270. يافا، 27، ص 73. يافا، 29، ص 313.

⁸⁵ - يافا، 29، ص 313.

به مناقشة القضايا العامة للسكان، بما فيها أراضي الأوقاف⁽⁸⁶⁾، وكان يساعده في مهامه وإعداد السجلات، والتقارير وإرسال الكتب والبرقيات، عدد من الكتبة والمحاسبين والمدققين والمراسلين والفراشين والحراس من أهالي البلاد وغيرهم، ناهيك عن استئناسه بآراء أهل الخبرة والمعرفة من الأهالي⁽⁸⁷⁾.

3- دوائر الأوقاف:-

بموجب تشكيلات وزارة الأوقاف العثمانية، فتحت دوائر خاصة بالأوقاف في مراكز الأفضية الملحقة بمديرية عموم الأوقاف⁽⁸⁸⁾. وعملا بذلك، تشكلت في مراكز المقاطعات التابعة لمدينة القدس، عام 1843م، خمس دوائر للأوقاف، وتتمثل في كل من دائرة أوقاف الخليل⁽⁸⁹⁾، ويافا⁽⁹⁰⁾، وغزة⁽⁹¹⁾، وجنين، ونابلس⁽⁹²⁾، وهي عبارة عن دوائر مصغرة عن مديرية عموم الأوقاف في القدس وذلك من حيث أوامر العزل، والتولية الصادرة بحق متوليها⁽⁹³⁾، والمهام المنوطة بها، وتراتب تبعيتها الإدارية من اسطنبول وإليها⁽⁹⁴⁾، والموظفون العاملون بها⁽⁹⁵⁾ حيث عهد بإدارتها لشخصيات محلية ممن اثبتوا كفاية عالية في الوظائف الدينية، وفي مقدمتها المحاكم الشرعية، والمؤسسات الخيرية⁽⁹⁶⁾.

4- متولي الوقف:-

يعد المتولي أو الناظر أعلى هيئة إدارية في جهاز الأوقاف قبل تشكيل نظارة الأوقاف عام 1826م⁽⁹⁷⁾، وبعد انطلاق عملية التنظيم وتشكيل نظارة الأوقاف، وجهازها الإداري، غدا المتولي أصغر هيئة إدارية في الجهاز، وبالرغم من ذلك، فقد صدرت أوامر العزل والتولية بحقه عن السدة السلطانية، وغالبا ما جاءت بناء على التقارير والتنسيبات الصادرة عن دوائر الأوقاف المحلية، والقضاء الشرعي، وإجماع الذرية، في حالة الوقف الذري، والأعيان، والمجالس المحلية، والشيوخ، والمخاتير، التي تؤكد نزاهته ولياقته وقدرته على الإضطلاع بمهام التولية⁽⁹⁸⁾، التي انحصرت بالإشراف على إدارة شؤون أحباس جهة معينة ذرية كانت أو خيرية⁽⁹⁹⁾. وبصرف النظر عن ذلك، فإنه ظل يدين بالتبعية لنظارة

86 - مجلس عمومي القدس: تشكل ابتداء عام 1848م وذلك بهدف تفعيل دور السكان المحليين في الجهاز الإداري وجاء على غرار مجلس لشوري الذي شكلته الحكومة المصرية إبان حكمها لبلاد الشام ويضم في عضويته كل من القاضى والمفتى ومدير الأوقاف والمالية والتحريرات - لديوان ورئيس طائفة كل من الروم الأرثوذكس والأرمن واليهود وأربعة أعضاء منتخبين من السكان المحليين وغالبا ما عقد مجلس إدارة القدس برئاسة الحاكم العام في القدس:-القدس 332، ص 16 القدس 334، ص 33، القدس 343، ص 43، القدس 345، ص 2، القدس 346، ص 3-4. القدس 391، ص 28. نابلس 12، ص 85، 153. نابلس 14، ص 85، 186. يافا 17، ص 262. الخليل 24، ص 46.

87 - نابلس 17، ص 107، 126-127. القدس 345، 144-145. القدس 364، ص 182. القدس 385، ص 71. القدس 389، ص 73. يافا 46، ص 17.

88 - القدس 345، ص 144-145. القدس 364، ص 182. القدس 385، ص 71.

89 -دفاتر مديرية عموم الأوقاف، شريط (37)سجل 28، ص 46، 47.

90 -دفاتر مديرية عموم الأوقاف، شريط (37)سجل 28، ص 31.

91 -دفاتر مديرية عموم الأوقاف، شريط (37)سجل 26، ص 52.

92 -نابلس 14، ص 107.

93 -يافا 29، ص 313.

94 -يافا 27، ص 73. يافا 29، ص 313. يافا 62، ص 305-306.

95 -القدس 345، ص 2، 144-145. القدس 346، ص 120. القدس 347، ص 386. القدس 349، ص 51. القدس 364، ص 182. نابلس 18، ص 76.

96 -تعد المحاكم الشرعية من أهم الدوائر الرسمية التي كان يستعان بموظفيها لإشغال الدوائر الحكومية عند شغورها أو عند إنشائها مثل ديوان المتصرفية والطابو والمحاكم النظامية والنفوس وغيرها نظرا لتمرسهم في العمل الإداري من ناحية وثقة الناس بهم والتزامهم بأحكام الشريعة وأنظمة الدولة.

97 -كامل العسلي، وثائق مقدسية تاريخية، م 2، مؤسسة عبد الحميد شومان، عمان، الأردن، 1985م، م 3، عمان، الأردن، 1989م، ص 117-138. زياد عبد العزيز المدني، مدينة القدس وجوارها خلال الفترة 1215-1245هـ/1800-1830م، بنك الأعمال، عمان، الأردن، 1996م، ص 201. وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا:المدني.

98 -يافا 29، ص 313. القدس 343، ص 86. القدس 349، ص 51. القدس 354، ص 270. القدس 384، ص 4. نابلس 14، ص 7607. نابلس 1، ص 766. يافا 46، ص 17.

99 -القدس 345، ص 2، 144-145. القدس 346، ص 120. القدس 347، ص 386. القدس 349، ص 51. القدس 364، ص 182. نابلس 14، ص 107. نابلس 18، ص 76. الخليل 18، ص 69، 169-170. الخليل 19، ص 71-72، 252. يافا 46، ص 17.

الأوقاف ومديرياتها ودوائرها في الولايات والمقاطعات تبعا لتراتبية التبعية الإدارية السائدة⁽¹⁰⁰⁾. ففي عام 1282هـ/1865م، أقدمت مديرية عموم الأوقاف على عزل متولي أوقاف مقام النبي روبين القائم على شاطئ البحر إلى الجنوب من يافا وعللت ذلك بعدم استقامته وخلو يده من البراءة السلطانية، وجاء إنفاذ القرار بناء على أمر من متصرف القدس، وفي نفس الوقت، عهد بالتولية إلى الشيخ حسن الخيري، نظرا لأهليته، وأمانته، وقدرته على إدارة مصالح الوقف لكونه من أهل العلم، والاستقامة، والدرابة، وظلت هذه التولية مؤقتة إلى حين صدور البراءة السلطانية الشريفة بحقه⁽¹⁰¹⁾، إلا انه لم يستمر في التولية فتم عزله في عام 1298هـ/1880م، وخلفه في ذلك عبد الحميد التاجي الفاروقي⁽¹⁰²⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن تولية الأوقاف الذرية قد انحصرت في أحد أفراد الذرية، في حين ارتبطت التولية للأوقاف الخيرية، بأسر وشخصيات محلية، لعبت دورا مهما في إدارتها، مما أدى إلى توارث مهامها من جيل إلى جيل، وهو ما مكن أبناءها من الترقى في إدارة جهاز الأوقاف بصورة عامة، وإنطقتها بمديريات الدوائر، وعموم الأوقاف القائمة في القدس، والمناطق التابعة لها، كما هو الحال في أسرة آل طهبوب الخيلية، التي كان لها باع طويلة في إدارة أوقاف الحرم الإبراهيمي، التي انتشرت بكثافة في الولايات العربية الممتدة من حلب شمالا، إلى القاهرة جنوبا، الأمر الذي فتح الباب على مصراعيه أمامها في تولي مديرية الأوقاف في القدس، ودائرة أوقاف الخليل⁽¹⁰³⁾، والتغلغل، على نطاق واسع، في الأقسام التابعة لهما، كالكتابة، وحفظ السجلات، والمحاسبة، والانطلاق منها للانخراط في أجهزة الدولة المدنية والعسكرية⁽¹⁰⁴⁾.

واستنادا إلى ما زدتنا به دفاتر مديرية عموم الأوقاف في القدس، نلاحظ أن وجود مساعدين للمتولي يتوقف على حجم الأوقاف، وسعة انتشارها. ففي دفتر رقم (2)، على سبيل المثال، المشتمل على قوائم مفصلة لرواتب خدمة الحرم الإبراهيمي وموظفي الأوقاف، بين عامي 1301-1302هـ/1883-1884م تم رصد (44) وظيفة، وعمل، في كل واحدة منها، مجموعة من الموظفين مارسوا أعمالهم بشكل جماعي أو فردي وفق ترتيب زمني معلوم، حددت أبعاده الأنظمة والتقاليد السائدة بين العائلات الخيلية آل(12) القائمة على خدمة الحرم، ومن أهمها النظارة، والنيابة والكتابة والجباية والمحاسبة والأمانة والحراسة والمباشرة والتبليغ⁽¹⁰⁵⁾. ومن المرجح أن يرتفع، أو يتضاعف عددها، وذلك في ضوء وجود العديد من المواقع الموقوفة على مصالح الحرم والتي وصلت إلى (300) موقع، ولم يتعرض لها دفتر رواتب الموظفين⁽¹⁰⁶⁾، مما يعني أن وظائفها صنف في دفاتر أخرى.

ب- التشكيلات الفلسطينية 1921-1948م:-

بدأت تشكيلات الأوقاف الفلسطينية بتأسيس المجلس الإسلامي الأعلى عام 1921م، واستمرت حتى رحيل الانتداب البريطاني، وحدثت نكبة فلسطين في 15/5/1948م وتتمثل فيما يأتي:-

100- يافا، 27، ص 73 يافا، 62، ص 305-306.

101- يافا، 29، ص 313.

102- يافا، 46، ص 17.

103- القدس، 346، ص 120. القدس، 364، ص 182. الخليل، 15، ص 109. الخليل، 18، ص 20-19، 202، 209، 355-356.

104- القدس، 364، ص 182. الخليل، 19، ص 23، 72، 112، 180. الخليل، 21، ص 103، 112، 224. الخليل، 25، ص 3، 9، 17.

105- ابوبكر، أوقاف، ص 1-25.

106- ابوبكر، أوقاف، ص 1-22.

1- المجلس الإسلامي الأعلى:-

يعد أعلى هيئة إسلامية تشكلت في فلسطين بعد رحيل الحكم العثماني، واتخذ من مدينة القدس مقراً له، وقد تم انتخاب رئيسه وأعضائه من قبل هيئة علماء الشرع في فلسطين⁽¹⁰⁷⁾، وتولى رعاية المقدسات الإسلامية، وما يتبعها من أوقاف من خلال التفويض الشعبي⁽¹⁰⁸⁾، وذلك بهدف تعويضها عن مظلة الرعاية العثمانية التي فقدتها بعد الاحتلال البريطاني، وهو ما أضفى عليه صبغة شرعية مميزة، ومنحته صلاحيات مادية معنوية واسعة، تجاوزت حدود الإشراف على المقدسات، وأوقافها، إلى التأثير في الحياة العامة للمجتمع الفلسطيني، وقيادة الحركة الوطنية في مواجهة الانتداب، والحركة الصهيونية. وإزاء ذلك، حظي بدعم وتأييد واحترام العديد من الحكومات والشعوب العربية والإسلامية⁽¹⁰⁹⁾. وهو ما حمل البعض على اعتباره "أعظم مؤسسة وطنية" في فلسطين⁽¹¹⁰⁾ والحكومة الثالثة بعد حكومة الانتداب والوكالة اليهودية⁽¹¹¹⁾. الأمر الذي يفسر ألقاب التقدير والتبجيل التي أحيط بها رئيس المجلس الحاج أمين الحسيني، والتي توازي في ذلك ألقاب رؤساء الدول وملوكها ومنها "حضرة صاحب السيادة رئيس المجلس الإسلامي الأعلى المعظم"⁽¹¹²⁾ "وحمي حما"⁽¹¹³⁾ الإسلام"⁽¹¹⁴⁾.

ومن مقره في مدينة القدس، أخذ رئيس المجلس وأعضاؤه بمتابعة شؤون المقدسات الإسلامية، والمؤسسات الخيرية، وما يتبعها من أوقاف من خلال الجولات الميدانية، والمراسلات مع مديرية الأوقاف العامة، والدوائر التابعة لها عبر البريد والبرق والهاتف⁽¹¹⁵⁾، وتوكيل مجموعة من المحامين للمرافعة باسمه في القضايا التي تهمها في المحاكم المحلية والدولية⁽¹¹⁶⁾، وحشد أكبر قدر ممكن من التأييد والمآزر المادية والمعنوية للقضية الفلسطينية في العالم، وذلك من خلال تنظيم المؤتمرات والمهرجانات المحلية⁽¹¹⁷⁾، وحضور المحافل الدولية، وزيارة عواصم الدول الشقيقة والصديقة، ولقاء الهيئات الرسمية والشعبية⁽¹¹⁸⁾. ففي عام 1931م، وبعد نجاحه في عقد المؤتمر الإسلامي الأول الذي شاركت فيه غالبية الدول العربية والإسلامية، قام الحاج أمين الحسيني بزيارة العراق، والهند، وإيران، وأفغانستان، والسعودية، لإنفاذ مقررات المؤتمر⁽¹¹⁹⁾.

وقد أدركت حكومة الانتداب مدى قوة وفعالية المجلس الإسلامي الأعلى، أو الحكومة الفلسطينية، إن جاز لنا التعبير، برئاسة الحاج أمين الحسيني، وما تسببه لها من مضايقات، فعقدت العزم على الإطاحة بها قبل أن يستفحل أمرها، وهي على أبواب الحرب العالمية الثانية، فعمدت عام 1937م إلى

107 - الحاج أمين، ص12-13. علوش، ص59.

108 - عكا، صندوق (2)، ملف جامع النصر، 1933/11/4م. صندوق (3) ملف عرب الغوارنة، 1942/2/28م. علوش، ص59.

109 - علوش، ص59.

110 - عيسى السفري، فلسطين العربية بين الانتداب والصهيونية، بإفا، فلسطين، 1937م، ص53. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: السفري.

111 - جبارة، دراسات، ص77.

112 - عكا، صندوق (37)، 1937/11/7م.

113 - الصواب حمي.

114 - عكا، صندوق (2) ملف عثليث، 1925/5/20م.

115 - عكا، صندوق (3) 1935/3/14م. ملف عرب الغوارنة، 1935/7/7م. ملف قصص وطبعون، 1935/8/2م. صندوق (38) 1939/4/6م.

الحزماوي، ص354.

116 - عكا، صندوق (2) ملف عرب النفعات، 1944/3/15م. صندوق (3) لف عرب الزبيدات، 1935/4/3م. صندوق (3) ملف جامع

النصر، 1937/3/22م. صندوق (3) ملف عرب الغوارنة، 1942/2/28م.

117 - علوش، ص104. الحزماوي، ص362، 355.

118 - قارن بين كل من الآتية:- عكا، صندوق (2) ملف جامع الاستقلال، 1938/6/8م. جريدة الكرمل عدد 949، 1923/10/3م، ص1-2.

119 - الحاج أمين، ص142-145.

حل المجلس، وإقالة الحسيني من الرئاسة، وحمله على الخروج من فلسطين، وبالرغم من الفراغ الكبير الذي تركه غياب الحاج أمين الحسيني، وتدخل الانتداب البريطاني في تعيين هيئته الإدارية المؤلفة من أمين عبد الهادي والشيخ كمال إسماعيل والشيخ محي الدين عبد الشافي والشيخ يوسف طهوب⁽¹²⁰⁾، فإن سياسة المجلس ودوره في رعاية الأوقاف والمقدسات الإسلامية استمرت، ولم تتوقف إلا في أعقاب نكبة عام 1948م⁽¹²¹⁾، وغالبا ما صدرت القرارات باسم "هيئة المجلس الإسلامي الأعلى"⁽¹²²⁾.

ونتيجة لسمو مكانته الدينية، وتمركزه في القدس، بصفتها ثالث مدينة مقدسة لدى المسلمين، بعد مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وتنامي ثقله السياسي، والاجتماعي، في العالمين العربي والإسلامي، فقد شكلت القدس إحدى العواصم المهمة التي يعول عليها في أخذ البيعة لمنصب الخلافة، منذ أن أسقطها مصطفى كمال أتاتورك عام 1924م، وتوحيد توجهات جميع مسلمي العالم في دعم فكرة الجهاد ضد الاستعمار⁽¹²³⁾، وهو ما أدخله في دوامة المنافسات الشديدة عليها من قبل الأسر الحاكمة في كل من الأردن، والسعودية، ومصر⁽¹²⁴⁾.

2- لجنة الأوقاف العمومية:-

بموجب المادة (10) من نظام المجلس الإسلامي الأعلى الصادر عام 1921م، تألفت هذه اللجنة من ثمانية أعضاء يمثلهم في مفتي القدس رئيس المجلس الإسلامي الأعلى الحاج أمين الحسيني، ومدير الأوقاف العام، ومأمورو أوقاف الألوية الثلاثة، وممثل واحد من أعضاء اللجان المحلية التابعة لها⁽¹²⁵⁾. وكانت هذه اللجنة بمثابة حلقة الوصل المباشرة التي تربط بين رئاسة المجلس الإسلامي الأعلى من جهة، ومديريات الأوقاف المنتشرة في الألوية والأقضية من جهة أخرى، وكانت تجتمع بين فترة وأخرى برئاسة الحاج أمين الحسيني في مقر المجلس⁽¹²⁶⁾، وبعد أن حملته سلطات الانتداب على المنفى 1937-1948 أصبحت تعقد على ما يبدو برئاسة سكرتير المجلس الذي غالبا ما صدرت مراسلات المجلس مذيلة بتوقيعه⁽¹²⁷⁾.

وعلى غرار لجنة الأوقاف القائمة في القدس تشكلت لجان محلية في الألوية الفلسطينية الثلاثة، وتعرف باسم "لجنة الأوقاف المحلية"⁽¹²⁸⁾، وتتألف من مفتي اللواء، ومأمور أوقافه، وممثلي الأقضية التابعة له، وكانت تعقد برئاسة أكبر الأعضاء سناً⁽¹²⁹⁾، ففي لواء عكا، أسندت رئاستها إلى الشيخ عبد الله الجزار حتى وفاته عام 1939م، وخلفه في ذلك، لفترة مؤقتة، قاضي عكا الشرعي، إلى أن تم انتخاب

120 - العارف، ص 515.

121 - علوش، ص 140-142، 165.

122 - عكا، صندوق (3) ملف عرب الغوارنة، 1942/2/28م.

123 - مسعود، ص 165.

124 - محمد عزة دروزة، الحركة العربية الحديثة، صيدا، لبنان، 1959م، ج 3، ص 67، ويشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: دروزة، مسعود، ص 147-148.

125 - نظام المجلس، المادة (10). عكا، صندوق (2) ملف عرب لنفيعات، 1944/3/15م.

126 - صندوق (2)، ملف جامع النصر، 1930-1934م. تقرير فلسطين 1938، ص 214.

127 - عكا، صندوق (3) ملف خربة الشركس، 1948/1/13م.

128 - عكا، صندوق (65) لجنة توجيه الجهات، 1939/5/15م. صندوق (65) لجنة توجيه الجهات، 1939/5/15م. 1939/5/19م.

129 - عكا، صندوق (2)، ملف جامع النصر، 1930-1934م. صندوق (65) ملف توجيه الجهات، 1939/2/27م. 1939/4/15م. 1939/4/19م. تقرير

فلسطين 1938، ص 214.

الشيخ أسعد الشقيري رئيساً، بصفته أكبر علماء مدينة عكا سنّاً، وذلك بالرغم من انضمامه لصفوف المعارضة بزعامة آل النشاشيبي⁽¹³⁰⁾، وكانت من صلاحياتها مراقبة أداء الهيئات التنفيذية⁽¹³¹⁾.

3- الإدارة العامة:-

وهي أعلى هيئة تنفيذية كلفها المجلس الإسلامي الأعلى بالإشراف على الأوقاف الإسلامية في فلسطين، واتخذت من المجلس الإسلامي الأعلى، في مدينة القدس، مقراً لها وكانت أوامر العزل والتولية بحق مديرها تصدر عن المجلس الإسلامي الأعلى⁽¹³²⁾، وإزاء دورها المهم في إدارة شؤون الأوقاف فقد أسندت إلى إدارتها بشخصيات على درجة عالية من الكفاءة، والدراية بالأوقاف، وعائدها ونفقاتها، وما يحقق بها من إخطار من جانب الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية، والطابور الخامس المتواطىء معهما من أهالي البلاد، وكان يساعده في عمله وكيله أو نائبه ومحامي الأوقاف، إلى جانب عدد من الكتبة والمحاسبين، والمدققين⁽¹³³⁾، والمفتشين، والمدققين، والمراقبين⁽¹³⁴⁾، وكان متوليها يعرف باسم "مدير الأوقاف العام" ونتيجة لحساسية مركزها، فقد عهد بها لشخصيات مقربة من رئاسة المجلس⁽¹³⁵⁾، ومن الشخصيات التي تولتها محمد عزة دروزة⁽¹³⁶⁾، ومحمد سعيد الحسيني⁽¹³⁷⁾، وإبراهيم سعيد الحسيني⁽¹³⁸⁾، وجمال الحسيني⁽¹³⁹⁾.

ومن مقره في القدس، أخذ مأمور الأوقاف العام بتسيير شؤون الأوقاف، والمؤسسات الخيرية في فلسطين، وذلك من خلال دوائر الأوقاف التنفيذية المنتشرة في مراكز الألوية، والأقضية، والاتصالات المباشرة وغير المباشرة مع مديرها، ولم تتوان الإدارة العامة عن الاستئناس برأي المجلس الإسلامي عند الضرورة، وإنفاذ أوامره وتوجيهاته⁽¹⁴⁰⁾.

4- مأمورية دائرة اللواء:-

وتحتل المرتبة الرابعة في سلم التشكيلات الفلسطينية⁽¹⁴¹⁾، وجاءت تشكيلتها متطابقة مع التقسيمات الإدارية التي انتظمت فيها فلسطين إبان عهد الانتداب البريطاني، وبموجب ذلك، وجدت ثلاث مأموريات، هي مأمورية اللواء الشمالي في عكا واللواء الأوسط في نابلس، واللواء الجنوبي في القدس، وغالبا ما عهد بإدارتها إلى شخصيات على قدر كبير من التحصيل العلمي، والخبرة والتجربة التي اكتسبها خلال العمل في سلك القضاء الشرعي والمدني، وجهاز الأوقاف إبان العهد العثماني⁽¹⁴²⁾. ففي عام 1934م عهد للمحامي صبحي الخضرا بإدارة أوقاف لواء عكا⁽¹⁴³⁾.

130 - عكا، صندوق (65) ملف لجنة توجيه الجهات، 1939/2/25م. 1939/5/15-4/19م.

131 - عكا، صندوق (2) ملف جامع النصر، 1931م.

132 - نظام المجلس الإسلامي الأعلى، المادة (8).

133 - عكا، صندوق (3) ملف عرب الغوارنة، 1935/3/6م.

134 - عكا، صندوق (2) ملف جامع النصر، 1930/12/13م.

135 - عكا، صندوق (2)، ملف عرب النفيعات، 1944/3/15م. 1946/12/2م. صندوق (3) ملف عرب الغوارنة، 1942/2/28م.

136 - عكا، صندوق (2)، ملف جامع النصر، 1935/6/18م. صندوق (2)، ملف أم العلق، 1940/2/12م.

137 - عكا، صندوق (2)، ملف عرب النفيعات، 1944/3/15م.

138 - عكا، صندوق (2)، ملف عرب الغوارنة، 1946/10/10م. صندوق (38) ملف طبريا، 1946/4/1م.

139 - عكا، صندوق (2) ملف جامع النصر، 1931/7/23م.

140 - عكا، صندوق (2)، ملف نبع عين القزق، 1932/3/22م. جامع النصر، 1938/9/28م.

141 - عكا، صندوق (3) ملف عرب الزبيدات، 1937/5/5م.

142 - عكا، صندوق (2)، ملف عرب النفيعات، 1933/12/30م، 1944/3/15م، 1946/12/2م، ملف رهنبة بارسكي، 1932/5/24م. ملف عرب

الغوارنة، 1935/3/6. صندوق (37) 1932/2/25م.

143 - عكا، صندوق (2)، ملف جامع النصر، 1934. صندوق (37) 1932/2/25م.

وبموجب ذلك، شكلت مديريات الألوية الثلاثة حلقة وصل مهمة بين الأجهزة التنفيذية المنتشرة في أراضيها، والمتمثلة في دوائر أوقاف الاقضية والمتولين من جهة، والمديرة العامة ولجنة الأوقاف والمجلس الإسلامي الأعلى في القدس، من جهة أخرى⁽¹⁴⁴⁾.

5- مأمورية دائرة القضاء:-

تحتل هذه الدائرة المرتبة الرابعة في سلم التشكيلات الفلسطينية، وقد انتشرت في جميع الاقضية الفلسطينية، وتعد أحد الأجهزة التنفيذية المهمة في جهاز الأوقاف، نظرا لقربها الوثيق من فعاليات الحركة العامة التي تجري على أراضي الأوقاف⁽¹⁴⁵⁾، ويتضح ذلك في حجم المكاتبات والمراسلات التي كانت تجري بين مأمورية القضاء والمتولين والمتصرفين من جهة، والهيئات الإدارية العليا من جهة أخرى، وإزاء ذلك عهد بإدارتها لشخصيات على درجة من العلم والدراية بموضوع الأوقاف⁽¹⁴⁶⁾.

6- المتولي:-

يعد المتولي أصغر هيئة إدارية في جهاز الأوقاف في التشكيلات الفلسطينية، وجاء ذلك استمرارا لما كان عليه في العهد العثماني، من حيث شروط التولية، في حين صدرت أوامر العزل والتولية بحقه عن المحاكم الشرعية⁽¹⁴⁷⁾. ومما يؤيد ذلك، الكتاب الذي بعثت به مأمورية اللواء الشمالي إلى قاضي حيفا الشرعي، ويقضي بأنه "جائني"⁽¹⁴⁸⁾ من المجلس الإسلامي الأعلى، عن طريق سعادة مدير الأوقاف العام، كتاب يتضمن لزوم تقديمي لفضيلتكم بطلب تعيين متولي على وقف جامع الاستقلال في حيفا لعدم وجود متول الآن"⁽¹⁴⁹⁾.

وتتجلى قوة التشكيلات الفلسطينية، التي أرسى دعائمها المجلس الإسلامي الأعلى، في حماية أراضي الأوقاف من السياسة الاستعمارية، التي كانت تستهدفها من جانب حكومة الانتداب البريطاني، والحركة الصهيونية، وفاسدي الضمير من الأهالي، ومتصرفي الأراضي، وذلك بالرغم من الإجراءات التعسفية التي استهدفت جهاز الأوقاف رئيس المجلس الإسلامي وأعضاءه حيث أجبر الحاج أمين الحسيني عام 1937م، على الرحيل إلى لبنان، في حين أجبر عضو المجلس أمين التميمي على المنفى إلى جزيرة سيشل في المحيط الهادي، وظل فيها حتى وفاته⁽¹⁵⁰⁾.

ثالثا: فعالياتهما:-

تختلف الفعاليات الميدانية، التي رافقت عمليات تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها، منذ انطلاقتها عام 1826 م، إلى أن أسدل الستار عليها في أعقاب نكبة عام 1948م، وذلك تبعا للتوجهات والأهداف التي تسعى لتحقيقها، والعقبات الداخلية والخارجية التي اعترضت سبيلها من حين لآخر، ومن أهمها ما يأتي:-

1- توثيقها:-

144 - عكا، صندوق(2)، ملف جامع النصر، 1930م، ملف عثليث، 1934/5/21م، ملف عرب النفيجات، 1939/5/19م.

145 - انظر ملفات صندوق(38) الخاص بأراضي أوقاف قضاء طبريا الملحق باللواء الشمالي.

146 - عكا، صندوق(37) وصندوق(38). ملفات أوقاف قضاء طبريا.

147 - عكا، صندوق(2) ملف جامع النصر، 1933/11/4م، ملف جامع الاستقلال، 1938/9/28م.

148 - الصواب جاءني.

149 - عكا، صندوق(2)، ملف جامع الاستقلال، 1938/10/10م.

150 - العارف، ص515.

يعد التوثيق من أهم الأسس والقواعد التي أُرست دعائمها فكرة تنظيم الأوقاف وضبطها في فلسطين، وبدأ العمل بها منذ انطلاقة تنظيمات الأراضي عام 1826م، واعتمد في ذلك على إعداد دفاتر خاصة بالأوقاف الصحيحة وغير الصحيحة، المنقولة وغير المنقولة، وكانت تعرف باسم "دفاتر الأوقاف الشريفة"⁽¹⁵¹⁾، وتصنفها تحت عناوين وموضوعات وحقب زمنية، كي يسهل الرجوع إليها كلما اقتضى الأمر، ولهذا ظهرت بعض دفاتر مديرية عموم الأوقاف في القدس مخصصة بالرواتب، ومزادات الأعشار، والمراسلات، والبرقيات المتبادلة بين اسطنبول والقدس والمناطق التابعة لها⁽¹⁵²⁾.

ونلاحظ أن نمط الكتابة والتوثيق اعتمد، في معظمه، على الكتابة اليدوية، ولم تتوان الأجهزة التنفيذية القائمة عليها، عن مساندة حركة التطور في ميادين الفهرسة، والتصنيف، واستخدام أدوات الكتابة الحديثة، كالدفاتر المجدولة، والمبوبة، والحبر السائل، والأقلام المصنعة بدلا من ريشة القصب، والحبر المصنوع من السناج وصبغ الأشجار، وآلات الطباعة باللغات الثلاثة العربية والعبرية والإنجليزية، والتصوير، وأدوات الرسم الهندسي، لإعداد المخططات الخاصة بالأراضي، وإرفاقها في النصوص المتعلقة بها⁽¹⁵³⁾.

وبموجب حملات التوثيق الواسعة النطاق، التي خاضتها وزارة الأوقاف العثمانية، والمجلس الإسلامي الأعلى، لتنظيم الأوقاف وضبطها، وحفظ الحقوق العامة والخاصة، وتبعا لمقتضيات الحال فقد أعيد نسخ نصوص العديد من وثائق الأوقاف الصادرة قبل عام 1826م وتوثيقها، وفي مقدمتها وقييات سلاطين الدول الإسلامية وأمرائها التي تعاقبت على فلسطين، وتجديداتها المحفوظة في خزائن المؤسسات الخيرية، والنقوش المثبتة على جدرانها وفي سجلات المحاكم الشرعية، وما في أيدي النظار والمتولين من براءات واردة سلطانية⁽¹⁵⁴⁾.

ومما لا شك فيه، أن البنية الوثائقية للأوقاف الفلسطينية، قد تعززت بمرور الزمن، وذلك بفعل نظام الحكم المركزي الذي حكم تشكيلاتها، وترتيبات تبعيتها الإدارية، وما حتمه من نقل الفعاليات الإدارية وفق تسلسل إداري محكم، ابتداء بالمتصرفين بالأوقاف، وانتهاء بوزارة الأوقاف في اسطنبول، والمجلس الإسلامي في القدس، علاوة على تمركز دوائرها في سراي الحكومة، أو على مقربة منها⁽¹⁵⁵⁾، واحاطتها بإجراءات أمنية صارمة، ليس من السهولة بمكان تجاوزها للنيل منها، ودقة ووضوح التنظيمات العثمانية التي عالجت أمور الأوقاف، والتي استمر العمل بها بعد رحيل الحكم العثماني من جانب المجلس الإسلامي الأعلى، وكفاءة الأجهزة الإدارية التي أنيطت بالإشراف عليها ونزاهتها وكانت تنشد في عملها تحقيق رسالة سامية غايتها خدمة الدين والدولة، ناهيك عن قوة العاطفة الدينية التي تحلى بها قطاع واسع من السكان، الذين عبروا فيها عن صدق انتمائهم للدين والدولة، وحرصهم على إثبات حقوق الأوقاف المادية والمعنوية، ويتجلى هذا في إقدام المزارعين على غسل أدوات الفلاحة في أراضي الأوقاف، قبل

151 - نابلس 12، ص 28. نابلس 14، ص 107.

152 - انظر دفاتر مديرية عموم الأوقاف المحفوظة في مركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية.

153 - إن المتصفح لدفاتر الأوقاف ووثائقها ما بين 1826-1948م يلحظ التطور الذي انتاب أساليب وأدوات الكتابة والرسم والقياس خلال الفترة التي نعالجها.

154 - نابلس 12، ص 28. نابلس 14، ص 107.

155 - القدس 385، ص 71.

نقلها إلى بيوتهم ومزارعهم، كي لا تحمل في حناياها ما علق بها من أتربة وغبار وبالتالي المساس بحقوق الأوقاف⁽¹⁵⁶⁾.

وتبعاً للاعتبارات الأمنية، عمد جمال باشا القائد العام للجيش الرابع العثماني، إلى نقل جميع دفاتر الأوقاف الخاصة بلواء عكا، إبان فعاليات الحرب العالمية الأولى 1914-1918 م، إلى طبرية، وحفظها في مواضع آمنة، حتى لا تتعرض لتعديات اللصوص والمغرضين من ناحية، والحرق والتدمير بفعل عمليات القصف التي قد تتعرض لها سراي الحكومة من ناحية أخرى. وبعد الحرب، أعيد قسم منها إلى دائرة أوقاف عكا، وتولى المجلس الإسلامي الأعلى فهرستها وترجمتها من العثمانية إلى العربية⁽¹⁵⁷⁾.

2- مسحها وتسجيلها:-

انطلقت عمليات المسح والتسجيل المنظمة في فلسطين عام 1869م، وذلك بموجب إرادة سلطانية⁽¹⁵⁸⁾، وجاء ذلك بعد نحو عشر سنوات من صدور نظام الطابو⁽¹⁵⁹⁾، وفي غضون عشر سنوات تمكنت لجان المسح والتسجيل، التي شكلتها الحكومات المحلية، في مراكز الولايات والألوية والاقضية، مسح جميع أراضي فلسطين وتسجيلها، واتخاذ سجلاتها مستندات مادية⁽¹⁶⁰⁾ للقيام بجولات تفتيشية، غايتها ضبط الأراضي المكتومة، أو غير المسجلة كل نحو عشر سنوات، وكانت هذه اللجان تشكل برئاسة مندوب دائرة الطابو، وعضوية عدد من الأعيان، والافندية، والمتنفذين، والمخاتير، وأعضاء مجالس الاختيارية، والمشايخ، والقضاة، والأئمة، وأهل الخبرة من أهالي الموقع المعني بالمسح والتسجيل، والمواقع المجاورة إذا اقتضى الأمر⁽¹⁶¹⁾، وتعزيزها بنفر من رجال الضبطية لحفظ الأمن والنظام⁽¹⁶²⁾. وإذا ما استعصت الأمور، وصعب التوافق بين المتصرفين بالأرض أمام اللجنة، رفعت الأمور إلى الهيئات الإدارية العليا، ابتداء من الحكومة المحلية، التي ينضوي تحت لوائها الموقع المعني، وانتهاء بالعاصمة اسطنبول⁽¹⁶³⁾.

ونتيجة لشمولية عمليات المسح⁽¹⁶⁴⁾، وإجراءاتها الميدانية الدقيقة، وفي مقدمتها ترسيم الحدود بمعالم بارزة يصعب على المتصرفين العبث بها، وزحزحتها، ووصف حالة الاستغلال القائمة عليها، وتركها بيد متصرفيها، لتستغل وفق نظام المشاع، أو تقسيمها قسمة إفران حسب الحصص المستحقة، والجهة الموقوفة عليها، ومدى انسجامها مع أقسام الأراضي الخمسة التي حددها قانون الأراضي العثماني، وتتمثل بالأراضي المملوكة، والأميرية، والموقوفة، والمتروكة، والموات⁽¹⁶⁵⁾.

وبعد الفراغ من عمليات المسح، وإجماع أعضاء اللجنة عليها، كان مندوب الطابو يعمد إلى تسطير فعاليات المسح والتسجيل، ابتداء من قراءة الأوامر القاضية بالشروع بأعمال المسح، على مشهد من أهالي الموقع المعني بالمسح، وانتهاء بتدوين جميع البيانات الخاصة بالموقع، وتعهد جميع أعضاء

156 -مقابلة شخصية، محمد خليل حمارشة، 91 سنة، يعبد قضاء جنين، فلسطين، 1999/11/2م.

157 - عكا، صندوق (65) ملف تنظيم الأوراق، 1934/3/31م.

158 - دفتر طابو (15) جليل، ص 1-15. دفتر (12) يوقلمة قضاء حيفا، ص 153-180.

159 -قارن بين كل من التالية:- دفتر طابو (11)تحقيقات، ص 1-52. دفتر طابو (12)كشف مزايده، ص 1-42. دفتر طابو (15)جليل، ص 1-15.

160 - دفتر طابو (14) يوقلمة أراضي موقوفة، 1293 مالية، ص 18.

161 - دفتر طابو (14) يوقلمة أراضي موقوفة، ص 8-18.

162 - دفتر طابو (14) يوقلمة أراضي موقوفة، ص 18.

163 - دفتر طابو (14) يوقلمة مجلس، ص 515. الخليل 17، ص 53.

164 - دفتر طابو (15) جليل، ص 1-15.

165 -قانون الأراضي العثماني، المادة(2).

اللجنة بتحمل مسؤوليتهم المشتركة إزاء ما تم تسطيره، ومن ثم وضعه في جدول خاص، وإظهاره وتثبيته في مواضع عامة كي يطلع عليه جميع الأهالي. وبعد انتهاء المدة القانونية، يتم رفع دفاتر الطابو لمجلس الإدارة، الذي كان يضم في عضويته مدير الأوقاف⁽¹⁶⁶⁾ تمهيدا لرفعها لدائرة الدفتر الخاقاني، كي تقوم بدورها بمنح السندات الرسمية للملاكين والمتصرفين بها، وبالتالي فان أراضي الأوقاف الصحيحة وغير الصحيحة الممتدة في أراضي العمران وخارجها، قد تم ضبطها وتسجيلها في دفاتر الطابو المحفوظة في دوائر الطابو المحلية التي غالبا ما صنفت ووضعت تحت عناوين عامة أو خاصة، كالمسقات، والضبط، والأوقاف، والتفتيش وجدولها المرفوعة إلى دائرة الدفتر الخاقاني في اسطنبول، وما في أيدي المتصرفين من سندات أو القواشين⁽¹⁶⁷⁾.

وبموجب ذلك، اتضحت معالم الأراضي الموقوفة الذرية والخيرية، وطبيعة الاستغلال القائم عليها، والمتصرفون الذين اخذوا حق-الطابو- القرار عليها بتقادم الزمن، وبالتالي فان أية مبيعات، أو مناقلات، أو تسويات عليها في المستقبل، لا بد أن تكون وفق محتويات الدفاتر والسجلات المحفوظة في دوائر الطابو والدفتر خاقاني في اسطنبول وما صدر عنها من سندات مما يعني أن نتائج عمليات المسح والتسجيل شكلت قاعدة أساسية لمعاملات أراضي الأوقاف في التصرف والفراغ⁽¹⁶⁸⁾.

أما دفاتر الأوقاف فركزت في مضامينها على براءات الوقف والعزل والتولية والاستغلال والواردات، والنفقات، والمزايدات، والإنشاء، والتعمير بالدرجة الأولى⁽¹⁶⁹⁾، ففي عام 1290هـ/1873م حسم قاضي القدس الشرعي الخلاف القائم على وقفية أراضي قرية عارورة الموقوفة على الحرم الإبراهيمي والصخرة، بناء على إفادة مديري الطابو والأوقاف⁽¹⁷⁰⁾.

ومن الجدير بالذكر، أن مساحة أراضي الأوقاف الخيرية قد تراجعت قليلا في ظل حملات المسح والتسجيل العثمانية، بسبب حل بعض الأوقاف وإعادتها للخزينة، بعد أن ثبت لدى اللجان المكلفة باندراس الجهات الموقوفة عليها⁽¹⁷¹⁾، كما هو الحال في أوقاف تكية خاصكي سلطان⁽¹⁷²⁾ التي أشارت لها سجلات القدس بعبارة "المضبوطة وقفها لجهة الخزينة العامرة"⁽¹⁷³⁾، وذلك بخلاف الأراضي الذرية التي استمرت في الاتساع بسبب اعتمادها على الأراضي المشمولة بالعمران.

بينما نجدها تتسع في عهد المجلس الإسلامي الأعلى بعد عام 1921م، نظرا للسياسة التي انتهجها في حماية أراضي فلسطين من أيدي الحركة الصهيونية، حيث عمد إلى إلحاق مساحات شاسعة من الأراضي الأميرية، والموات، والمتروكة، والمملوكة بالأراضي الموقوفة الخيرية، بغية تثبيت أهاليها فيها، ومنع وقوعها في أيدي الحركة الصهيونية، وحكومة الانتداب، والعمل لدى سلطات الانتداب على

¹⁶⁶ -دفتر طابو(12) بوقلمة كفر لام، ص137-138.

¹⁶⁷ -دفتر طابو(3) القباب، ص1-1. دفتر طابو(12) مجدل الصادق، ص1-1. دفتر طابو(15) جليل، ص1-15. دفتر طابو(46) بوقلمة البازور، ص1-1. دفتر طابو

(2) فراغات، ص19. دفتر طابو(3) أراضي موقوفة، ص. دفتر طابو(12) بوقلمة كفر لام، ص137-138. دفتر طابو(14) بوقلمة أراضي موقوفة، ص

18.

¹⁶⁸ - القدس 464، ص130.

¹⁶⁹ - القدس 362، ص12-14.

¹⁷⁰ -القدس 362، ص12-14.

¹⁷¹ -جيافا86، ص60-61.

¹⁷² -اناشاتها زوجة السلطان سليمان القانوني عام 959هـ/1551م موقفت عليها عقارات ومزارع كثيرة:-العارف، ص307. الدباغ، ج8، ص60،

501.

¹⁷³ -القدس 347، ص281-282.

إعادة إحياء الأوقاف المندرسية منذ العهد العثماني، وإرسال أحد أعضائه إلى اسطنبول للبحث في دور وثائقها حول أصول الوقفيات، ومن الشواهد الدالة على ذلك ما أفاد به محمد عزة دروزة مدير عام الأوقاف في فلسطين أمام محكمة القدس الشرعية، عام 1934م حين قال: "كان المجلس الإسلامي الأعلى أوفد احد حضرات أعضائه إلى الآستانة لاستخراج قيود ووثائق الأراضي والمزارع والقرى الوقفية من دائرة دفتر الخاقاني العثمانية وقد تمكن حضرة العضو من استخراج كثير من الوثائق وجلبها إلى القدس" (174).

3- تعدياتها :-

تعد التعدييات التي تعرضت لها أراضي الأوقاف، أحد التطورات التي واكبت مسيرة ضبطها وتنظيمها وجاء ذلك في محصلته نتيجة للتحويلات الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية التي شهدتها فلسطين خلال الفترة التي نعالجها، وما تمخض عنها من ضعف في الوازع الديني، وجشع مادي، وفساد ضمائير بعض أعضاء الأجهزة الإدارية المدنية والعسكرية العثمانية، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية، وتنامي قوة بعض الأسر المحلية، واشتداد حركة التغلغل الأجنبي، وسياسة حكومة الانتداب المنحازة للحركة الصهيونية.

وبموجب ذلك، اختلف حجم التعدييات وفعاليتها وغاياتها من حين لآخر، وذلك تبعاً للجهة القائمة عليها ففي عام 1839م، كانت توجهات الحركة الصهيونية التي كانت آنذاك، في مراحلها الأولى، تنصب على استغلال ظروف الحكم المصري، ومواقف الدول الأوروبية المعارضة له بحمله على منحها إذناً خاصاً بتبليط أرض زقاق البراق (175) الموقوف على زاوية أبي مدين الغوث، الذي سمح لهم بالوقوف على رصيفه مقابل دفع (300) ليرة إنجليزية إلا أن جهودها باءت بالفشل (176).

ومع عودة الحكم العثماني، وتسارع حركة تنظيمات الأراضي، نجد أن حجم التعدييات قد تقلص إلى حد كبير، وأن القضايا التي رفعت إلى المحاكم الشرعية والنظامية، تمحورت، في معظمها، حول تعدييات المتولين على العائدات، إلا أن اتساع نفوذ بعض الأسر المحلية، في نهاية القرن التاسع عشر، ومطلع القرن العشرين، قد أطاح بمساحات واسعة من أراضي الأوقاف، ففي عام 1924م، أشارت جريدة اليرموك أن آل العمري في دمشق قد تمكنوا من خلال نفوذهم الواسع، وعلاقاتهم المميزة مع سكرتير السلطان عزة باشا العابد، استصدار فرمان سلطاني يمنحهم حق التولية على أراضي أوقاف سيدنا علي (177) البالغة (28000) دونم، والممتدة إلى الشمال من يافا على شاطئ البحر، وتوظيف عائداتها في شراء حقوق تصرفها من مزارعيها بأسعار زهيدة (178)، ثم نقلها إلى الحركة الصهيونية لتقام عليها مستوطنة هرتسليا (179).

174 - القدس 464، ص 130. لمزيد من الإطلاع: عكا، صندوق (3) ملف عرب الغوارنة، 18/11/1935م.

175 - ابوبكر، ص 293.

176 - Robinson, Edward.: Biblical Researches In Palestine Mount Sinai And Arabia Petrea, A Journal Of Travels In - The Year 1838, 3 Vols, London, 1841, Vol. 1, P. 237.

177 - تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال من يافا وتعرف باسم الحرم أو سيناء وذلك نسبة أحد أحفاد الخليفة الثاني سيناء عمر بن خطاب رضي الله عنه والمعروف بابي الحسن علي بن عليم (ت 474هـ) المدفون فيها: العلمي، مجير الدين العلمي (ت 927هـ/ 1521م). الإنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، ج 2، ج 1، تحقيق عدنان أبو تيانة، ج 2، محمود كعابنة، مكتبة دنديس، 1999م، ج 2، ص 390. سيشار لهذا المصدر فيما بعد هكذا: العلمي.

178 - جريدة اليرموك عدد 16، 21/11/1924م.

179 - نسبة إلى هيرتسل مؤسس الحركة الصهيونية الحديثة: - البديري، ص 179.

وفي عام 1913م، اتسع نطاق التعديت واشترك فيها هذه المرة الحكومة الاتحادية التي عمدت إلى حل مساحات واسعة من أراضي الأوقاف غير الصحيحة، وإعادتها للخزينة تمهيدا لعرضها في المزاد العلني أسوة بغيرها من الأراضي الأميرية لبيعها لطالبيها، وهو ما أثار ضجة عارمة في أوساط المجتمع الفلسطيني، نظرا للنتائج السلبية التي تترتب على هذا الإجراء، وفي مقدمتها خراب واضمحلال عمل العديد من المؤسسات الخيرية، ومخاطر انتقالها للشركات الرأسمالية الأجنبية⁽¹⁸⁰⁾.

ومما لا شك فيه، أن وتيرة التعديت قد بلغت ذروتها في عهد الانتداب البريطاني، نظرا لسياسته المناهزة، التي عملت على تسهيل مهمة الحركة الصهيونية في تملك الأراضي، وإقامة الوطن القومي اليهودي، ففي عام 1925م، قدم أهالي قرية كفرينا⁽¹⁸¹⁾، عرضا إلى دائرة أوقاف اللواء الشمالي يفيد أن الملاكين اللبنانيين من آل سرسق⁽¹⁸²⁾، قد تعدوا على أراضي أوقاف جامع قريتهم البالغة (1550) دونما التي كانت خارج إطار ملكيتهم، معتمدين في ذلك على نفوذهم الواسع⁽¹⁸³⁾، كما سعوا إلى السيطرة على جميع أراضي قرية طبعون⁽¹⁸⁴⁾ بما فيها الأراضي التي استصلحها الأهالي من الأراضي الموات، وهو ما رفع مساحة القرية من (4951) دونما إلى (10030) دونما⁽¹⁸⁵⁾، وإزاء هذه التطورات، فإن الحكومة لم تتوان عن الانحياز إلى جانب الشركات الصهيونية في أروقة المحاكم، ومساعدتها في قلب المحاصيل التي زرعها أهاليها، وحماية المستبدين بها من المستوطنين بوحدة كبيرة من رجال الأمن، ومعاقبة كل من تصدى لهم من المزارعين⁽¹⁸⁶⁾. وفي عام 1933م، بذل متولي أوقاف جامع قيسارية أحمد بشناق، جهودا مضنية لتحويل أراضي الوقف البالغة (200) دونم القائمة في السهل الساحلي من وقف إلى ميري لبيعها إلى الحركة الصهيونية إلا أن تعاون الأهالي مع المجلس الإسلامي الأعلى قد افشل المحاولة⁽¹⁸⁷⁾.

ونلاحظ أن حكومة الانتداب قد ذهبت أبعد من ذلك، عندما أصدرت قانون نزع الملكية عام 1926م، وكانت غايتها نزع ملكية بعض الأراضي من أصحابها بغية استغلالها لإقامة المنشآت العامة، إلا أنها جبرته لصالح الحركة الصهيونية، واستطاعت من خلاله أن تجهز على أراضي أوقاف القبر المقدس التابعة للكنيسة الأرثوذكسية البالغة (22000) دونم بحجة سداد ديونها المتركمة منذ الحرب العالمية الأولى⁽¹⁸⁸⁾، ومصادرة أراضي قريتي جبلين⁽¹⁸⁹⁾ وكوكب⁽¹⁹⁰⁾ التابعتين لوقف آل الخزامي⁽¹⁹¹⁾.

180 - جريدة فلسطين "الدستور" عدد 1، 1913/11/26م، ص 3.

181 - كفرينا: قرية تقع في سهل عكا إلى الشرق من حيفا: مصطفى مراد الدباغ، بلادنا فلسطين، 10 ج، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1972م، ج 7، ص 669. وسيشار لهذا المصدر عند وروده فيما بعد هكذا: الدباغ.

182 - أمين أبو بكر، ملكية آل سرسق في فلسطين 1869-1948م، مجلة جامعة النجاح للبحوث - ب (العلوم الإنسانية) 8م عدد (2)، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، كانون أول 2004م، ص 395-444. وسيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: أبو بكر، سرسق.

183 - عكا، صندوق (2) 1934/6/27م، عكا، صندوق (3) 1925/2/1م.

184 - تقع على بعد (18) كم إلى الجنوب الشرقي من حيفا: الدباغ، ج 7، ص 578. محمد محمد حسن شراب، معجم بلدان فلسطين، الأهلية للنشر والتوزيع، 1990م، ص 501. سيشار لهذا المرجع فيما بعد هكذا: شراب.

185 - أبو بكر، سرسق، ص 397-439.

186 - أبو بكر، سرسق، ص 397-439.

187 - عكا، صندوق (2) ملف جامع قيسارية، 1933/4/30م.

188 - الحزماوي، ص 120-121.

189 - لم نعث على أية إشارة للقرية في المعجم الجغرافية.

190 - تقع الشمال من مدينة الناصرة.

191 - آل المخزومي: نسبة إلى بني مخزوم من قريش: الدباغ، ج 7، ص 484.

والبالغة (100000) دونم، والاستيلاء على ارضي بركة رمضان⁽¹⁹²⁾ البالغة (4500) دونم التابعة لأوقاف الحرم الإبراهيمي⁽¹⁹³⁾.

وبمرور الزمن أمست التعديتات تأخذ منحى التطهير العرقي، واجتثاث كل ما يمت بصلة للوجود العربي الإسلامي في هذه البلاد، ومما يؤيد ذلك تحويل عدد كبير من المساجد والمقامات والمقابر القائمة في القرى الوقفية التي تم ترحيل سكانها منها إلى متنزهات وإلى كنس وحانات وزرائب للحيوانات ومكب للنفايات، ففي عام 1941م، وبعد أن أحكمت الحركة الصهيونية قبضتها على أراضى كفرنيتا، تم تحويل مسجدها إلى كنيس يهودي، في حين حول جامع قرية الشيخ بريك⁽¹⁹⁴⁾ إلى زريبة للحيوانات⁽¹⁹⁵⁾.

وفي ضوء ذلك، فقد لعب المجلس الإسلامي الأعلى دورا كبيرا في مقاومة هذه التعديتات بكافة السبل والإمكانات، وفي مقدمتها شراء الأراضى المطروحة للبيع، ووقفها على مصالح أهلها مقابل دفع ما يوازي 20% من إجمال إنتاجها وإنشاء صندوق خاص للنهوض بهذه المهمة، عرف باسم "صندوق الأمة العربي"، أو الدخول بها شريكا لمنع أية مبيعات قد تجري عليها في المستقبل، وحث الناس على عدم بيع أراضيتهم، وفضح أعمال السماسرة وتحريض الأهالي على مقاطعتهم، وعزلهم ونعتهم بالخيانة الكبرى، وحث الناس على عدم تكفينهم والصلاة عليهم ودفنهم في مدافنهم وتجنيد نخبة من المحامين والقانونيين للدفاع عن الأراضى التي انتزعت من أصحابها، والمهددة بالمصادرة في أروقة المحاكم النظامية والشرعية ودفع نفقات أجور ضخمة في سبيل حمايتها فاقت إلى حد كبير عائداتها، أو أثمانها، وتقديم القروض للمزارعين، لتثبيتهم في أراضيتهم ومساعدتهم في أعمال الفلاحة، وحفر الآبار على أراضيتهم ورعاية أسر الشهداء والجرحي والمعتقلين⁽¹⁹⁶⁾.

وبموجب ذلك، تم إنقاذ أراضى كل من نحالين⁽¹⁹⁷⁾، ومشاع عتيل⁽¹⁹⁸⁾ البالغ (1600) دونم و(6000) دونم من أراضى الطيبة⁽¹⁹⁹⁾، والطيرة⁽²⁰⁰⁾، وديرة عمرو⁽²⁰¹⁾، وزيتا⁽²⁰²⁾، التي انفق في سبيل إنقاذها (54000) جنيه فلسطيني⁽²⁰³⁾.

رابعا: النتائج والتوصيات:-

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج والتوصيات وهي على النحو الآتي:-

أ- النتائج:-

192 - بركة أبو رمضان: تقع في السهل الساحلي على مقربة من شاطئ البحر الأبيض المتوسط إلى الشمال الغربي من قرية الطيرة وتعرف بالبركة لانخفاض مستواها و تتجمع مياه الأمطار فيها: الدباغ، ج3، ص373، 382.

193 - الدباغ، ج3، ص373.

194 - تقع على بعد (18) كم إلى الجنوب الشرقي من حيفا: الدباغ، ج7، ص674.

195 - صندوق (2) ملف أم العلق، 12/2/1940م. صندوق (2) ملف الشيخ بريك، 31/12/1941م.

196 - غارن بين كل من التالية: عكا، صندوق (2) أوقاف جامع النصر، 1934م. عرب النقيعات، 19/5/1939م. 9/7/1946م. 25/9/1946م. 22/9/1947م. 18/12/1946م. 27/4/1947م. صندوق (3) ملف عرب، 6/3/1935م. 21/3/1936م. ملف عرب الغوارنة، 6/3/1935م. 16/2/1942م. 28/2/1942م. 18/9/1946م. 15/10/194، ص12-131/1946م. الحاج أمين، ص12-13. علوش، ص83.

197 - تقع إلى الجنوب الغربي من بيت لحم.

198 - تقع على بعد (12) كم إلى الشمال الشرقي من طولكرم: الدباغ، ج3، ص324.

199 - تقع على بعد (5) إلى الجنوب من طولكرم: الدباغ، ج3، ص368.

200 - تقع على بعد (8) كم إلى الغرب من قلقيلية: الدباغ، ج3، ص382.

201 - جريدة فلسطين عدد 2265، 1/1/1934م، ص3، ج7. جريدة الجامعة العربية، عدد 1312، 1/1/1934م، ص6. الحاج أمين، ص12-13.

202 - تقع بعد (14) كم إلى الشمال الشرقي من طولكرم: الدباغ، ج3، ص330.

203 - الحاج أمين، ص12-13.

1-بدأ تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها في فلسطين عام 1826م وذلك بعد تشكيل نظارة الأوقاف، وحل نسبة كبيرة من الاقطاعات العسكرية وتحويل عائداتها للخزينة لصرافها على مصالح الجيش الجديد وجاء ذلك في إطار توجهات الدولة العثمانية الطموحة نحو تنظيم أراضيها، وتفعيل دورها في ميزانية الخزينة ومشروعات الإصلاح المختلفة وفي مقدمتها الجيش.

2-بلغت تنظيمات أراضي الأوقاف ذروتها بعد صدور قانون الأراضي العثماني عام 1858م الذي أكد، في مضامينه، حق خزينة الدولة-بيت المال-في ملكية رقبة أراضيها دون استثناء، وتوجيه عائداتها المختلفة إلى مصالح الرعية باعتبارها أوقافا عامة، وبالتالي، فإن توجيه عائداتها، ومنافع قطاع منها على وجوه الخير، لا يطال رقبة الأرض، وفي ضوء ذلك، حرص المجلس الإسلامي الأعلى، ومنذ تشكيله عام 1921م، على خلافة الدولة العثمانية في حكم أراضي فلسطين، والحفاظ على حقوق الأمة فيها، وفق أحكام الأراضي العثمانية وتنظيماتها.

3-خلفت مسيرة تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها في فلسطين مكتبة وثائقية غنية تزخر بأصناف الوثائق والدفاتر، والسجلات الحيوية المحفوظة في العديد من دور العبادة، والمؤسسات الخيرية والمكتبات، والمستودعات المنتشرة في فلسطين وخارجها، ناهيك عن الشواهد الحية والتي تزال ماثلة للعيان وتتمثل في الإنجازات العمرانية ونقوشها والتي يمكن استخدامها كشواهد مادية لإثبات حقوق الأوقاف في المحاكم المحلية والدولية.

4-لعبت التشكيلات الإدارية العثمانية والفلسطينية وأجهزتها التنفيذية دورا مهما في تنظيم أراضي الأوقاف وضبطها وحمايتها من المتربصين بها، كما شجعت الناس على الاهتمام بها والدفاع عنها.

5-بدأت التعديت على أراضي الأوقاف بالتبلور، على نطاق واسع، في عهد السلطان عبد الحميد خان، وذلك من خلال عمليات التزوير، والتحايل، وأخذت فكرتها بالنمو والتبلور في عهد الحكومة الاتحادية، وتسارعت وتيرتها في ظل حكومة الانتداب، ووصلت ذروتها بعد نكبة عام 1948م، عندما أتاح الاحتلال بنسبة كبيرة من أراضي الأوقاف.

6-إن التعديت التي تعرضت لها أراضي الأوقاف لا تزال مستمرة، وتستهدف كل ما هو قائم، وكان آخرها قبل أيام مقبرة القدس القائمة إلى الغرب من البلدة القديمة، وتعرف باسم مقبرة ماملا، وذلك بهدف إقامة مجمعات فندقية، ومقبرة قرية بيت دجن القائمة إلى الشرق من يافا.

ب-التوصيات:-

1-إعادة إحياء الأراضي الموقوفة وتوجيهها على الأماكن الدينية المقدسة التي تعاني من اجراءات الاحتلال التعسفية، وفي مقدمتها المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي.

2-دعوة الدول العربية إلى تفعيل دور الأوقاف الموجودة في أراضيها، وفي مقدمتها مصر وسوريا ولبنان، والأردن.

3-حث الباحثين على القيام بدراسات معمقة عن أوقاف فلسطين بالاعتماد على وثائقها الخاصة.

4-إنشاء مراكز أبحاث متخصصة لدراسة الأوقاف في العالم العربي بما فيها فلسطين.

5-الاهتمام بالجانب التوثيقي للأوقاف، ودعوة الناس للحفاظ على ما في أيديهم من أوراق ووثائق يمكن أن تساعد في حفظ حقوق الأوقاف، وفي مقدمتها قواشين الطابو والبراءات السلطانية التي كانت تمنح إلى متولي الأوقاف ونظارها.

6-توجيه دعوة إلى كافة المسلمين في العالم، لحثهم على رصد جزء من أوقافهم على فلسطين ومؤسساتها الدينية والخيرية كي تستمر في أداء رسالتها التي نشأت من أجلها.